Distr.
GENERAL

A/39/415
27 September 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/
SPANISH/RUSSIAN

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٠ (ج) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي:
التجارة والتنمية

اعتماد التدابير الاقتصادية التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو كوسيلة لممارسة القسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية والآثار المترتبة عليها (القرار ١٩٧/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٥	٢
ثانيا - موجز الردود الواردة من الدول	٦ - ١٧	٣
المرفق: الردود الواردة من الدول		٦

84-20071

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ الذى سلّمت فيه الجمعية العامة بأن بعض البلدان المتقدمة النمو تلجأ بتكرار متزايد الى التهديدات أو تطبيق تدابير قسرية وتقييدية ذات نطاق متزايد كوسيلة لممارسة ضغط سياسي على بعض البلدان النامية ، الأمر الذى له تأثير سلبي على اقتصادات هذه البلدان وجهودها الانمائية .

٢ - وفي ذلك القرار ، شجبت الجمعية العامة قيام بعض البلدان المتقدمة النمو ، مستفيدة من مركزها المسيطر في الاقتصاد الدولي ، باتخاذ تدابير اقتصادية لممارسة القسر على القرارات السيادية للبلدان النامية ، وحثّت تلك البلدان المتقدمة النمو على الامتناع عن اتخاذ التدابير الرامية الى ممارسة القسر أو الضغط للتدخل في ممارسة البلدان النامية لحقوقها السيادية . كذلك أكد القرار من جديد انه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تمتنع عن التهديد بفرض قيود تجارية أو حصار أو حظر وغيرها من الجزاءات الاقتصادية ، أو فرضها ، مما لا ينسجم مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ويخالف التعهدات المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف أو على نحو ثنائي ، وضد البلدان النامية كصورة من ممارسة القسر السياسي والاقتصادى مما يؤثر على تنميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

٣ - ورجت الجمعية من الأمين العام أن يقوم بتجميع المعلومات التي تقدمها الحكومات بشأن اعتماد التدابير الاقتصادية المذكورة أعلاه التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو كوسيلة لممارسة القسر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية ، والآثار المترتبة عليها ، وأن يقدم هذه المعلومات الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين للنظر فيها . وفي الوقت ذاته ناشد القرار الحكومات بأن تقدم الى الأمين العام المعلومات اللازمة .

٤ - ومراعاة لخبرة وتجربة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قرر الأمين العام أن يولي المسؤولية الأولى في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٧ الى أمانة الأونكتاد التي قامت باعداد هذا التقرير .

٥ - ومتابعة لتنفيذ طلب الجمعية العامة ، وجّه الأمين العام للأونكتاد في ٣ أيار/مايو ١٩٨٤ مذكرة شفوية الى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد يدعوها فيها ، باسم الأمين العام للأمم المتحدة الى تزويده بمعلومات عن اعتماد التدابير الاقتصادية المذكورة في القرار ٣٨/١٩٧ التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو كوسيلة لممارسة القسر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية والآثار المترتبة عليها . وقد وردت ، حتى وقت اعداد هذا التقرير ، ردود من الدول الـ ٢٤ التالية :

../..

Digitized by UNOG Library

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، افغانستان ، اكوادور ، بلغاريا ، بليز ، بنن ، بولندا ، تايلند ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ،زمبابوى ، السنغال ، سويسرا ،غواتيمالا ، فييت نام ، قبرص، كوبا ، مدغشقر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هنغاريا . ونص الردود ستنسخ في مرفق هذا التقرير . وستنشر ردودا اضافية في اضافات لهذا التقرير .

ثانيا - موجز الردود التي وردت من الدول

٦ - شجبت معظم الحكومات بقوة في ردودها سياسة استعمال التدابير الاقتصادية كوسيلة لممارسة القسر السياسي والاقتصادى أو كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . ورات أن هذه التدابير لا تتمشى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة أو الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ومبادئ وقواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وأكدت هذه الحكومات أن مثل هذه التدابير والاجراءات تتعارض مع مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة ، وتعوق ايجاد الأحوال المواتية لتنمية التعاون ذى النفع المتبادل والمتساوى بين الدول ، وتهيئة جو من الثقة في نظام العلاقات الدولية كله .

٧ - وقد كررت حكومات كثيرة أيضا تأييدها لقرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٧ . وكذلك قرار الأونكتاد ١٥٢ (د-٦) المعنون " رفض التدابير الاقتصادية القسرية " باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين في ميدان القضاء على الآثار السلبية للتدابير القسرية المطبقة على البلدان النامية .

٨ - وأشارت حكومات البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن موقفها ازاء هذه المسالة لا يتبين في ردودها فقط وانما ايضا في البيان المشترك للبلدان الاشتراكية في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة (A/C.2/38/8) ، وفي رسائلها المتعلقة بتنفيذ أحكام ميثاق صندوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وفي ردودها على المذكرة الشفوية للامين العام للامم المتحدة المتعلقة بقرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٦ بشأن " بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية " وفي وثائق أخرى . وذكرت هذه البلدان في ردودها أن بعض البلدان المتقدمة النمو أو تجمعاتها تقوم لدوافع سياسية بفرض جزاءات اقتصادية تمييزية وأنواع أخرى من التدابير القسرية ضد كل من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية. وأشارت في هذا الصدد الى أن ثمة محاولات تبذل لاستخدام آلية مثل لجنة تنسيق الصادرات الى المناطق الشيوعية من أجل ممارسة ضغط اقتصادى .

Digitized by UNOG Library

٩ - وذكرت بعض البلدان في ردودها انها لا تتخذ تدابير اقتصادية من شأنها فرض ضغط سياسي واقتصادي على البلدان الأخرى . وأشارت بلدان أخرى انه ليس لديها تعليقات على محتويات القرار وليس لديها معلومات لتقدمها عن تطبيق تدابير قسرية .

١٠ - وأيدت حكومات كثيرة الرأي القائل أن نطاق وسائل وطرق ممارسة القسر الاقتصادي أخذ في الاتساع باستمرار في السنوات الأخيرة . ورأت أن من الضروري التشديد على أن هذه الاجراءات رفعت الى مستوى سياسة الدولة في بعض البلدان المتقدمة النمو.

١١ - وبصفة عامة ، تناولت الردود نوعين من التدابير المترابطة :

(أ) تدابير قسرية اقتصادية ذات صفة تمييزية أو تقييدية القصد منها اعاقة أو منع البلدان النامية من الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ؛

(ب) تدابير قسرية وتقييدية ذات نطاق آخذ في الازدياد تلجأ اليها بعض البلدان كوسيلة لممارسة ضغط سياسي واقتصادي يهدف الى التأثير على عملية صنع القرار السيادية في البلدان الموجهة ضدها هذه التدابير .

وقد أشير في بعض الردود الى أن التدابير القسرية الاقتصادية والسياسية عادة ما تطبق كلما بذلت محاولات لزعزعة استقرار الحالة الداخلية في بلد معين بهدف تنفيذ سياسات تكفل عدم المساس بالأوضاع السياسية والاقتصادية لرأس المال الأجنبي ، ووضع العقبات في طريق التغيرات التقدمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وتسهيل الابقاء على الشعوب التي تخوض عملية التحرر في فلك التبعية الاقتصادية الأجنبية .

١٢ - وكما ذكر في المعلومات المقدمة ، فان الفئة الأولى من التدابير تتألف من نطاق عريض من التقييدات التجارية وهي بالتحديد تقييدات كمية ، وتقييدات تستند الى الحد الأدنى من الأسعار ، والحصص الشاملة والثنائية ، وحظر استيراد سلع معينة ، والحواجز غير الجمركية ، وما الى ذلك . ويشمل نطاق التدابير القسرية المطبقة بالاضافة الى التدابير ذات الطابع الحمائي عددا كبيرا من التدابير التقييدية الأخرى مثل الحظر التجاري وغيره من الجزاءات ، والمقاطعة المالية ، والحصار الاقتصادي ، ووقف التعاون في الميادين الاقتصادية والعلمية والفنية ، والتنصل من جانب واحد من الاتفاقات والمعاهدات السارية ، وعرقلة حرية الملاحة بوضع الألغام في الموانئ . واستخدام امدادات الأغذية كسلاح سياسي ، والحد من نقل التكنولوجيا والائتمانات التكنولوجية ، واستخدام المعونة الأجنبية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العالمية وغير ذلك .

١٣ - وتضمنت ردود بعض الحكومات التأكيد على الآثار الضارة المترتبة على تطبيق التدابير القسرية بالنسبة لكل من العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية . وأكدت حكومة بلد اشتراكي في أوروبا الشرقية في ردها على

Digitized by UNOG Library

أن استخدام هذه التدابير يؤدي من الناحية السياسية الى مزيد من التدهور في المناخ الدولي ، ويخلق في المحصلة النهائية تهديدا للسلم والأمن العامين ، ويقوض دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تعزيز السلم والثقة . وذكرت أيضا أن استخدام هذه التدابير ، من الناحية الاقتصادية ، أبطأ سير الجهود الدولية التي تبذل في مجال التنمية والتعاون الاقتصاديين ، وأن آثارها على البلدان النامية مدمرة الى أقصى حد نظرا لأنها تمثل اعتداء على سيادتها الوطنية ومعوقا لجهودها في استخدام مواردها الطبيعية بشكل أكثر فعالية تعزيزا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي كما انها تضر بالأحوال المعيشية للجماهير العاملة .

١٤ - وبذلت بعض الحكومات في ردودها جهودا لتقييم الأثر الضار للتدابير القسرية على رفاه البلدان النامية .

١٥ - وقدمت بعض الحكومات اقتراحات بالنسبة لما يلزم اتخاذه من التدابير من أجل تنفيذ القرار ٣٨/١٩٧ تنفيذا كاملا ، وعينت الميادين المحددة التي يستصوب فيها الاضطلاع ببعض التدابير الاضافية . وذكرت أن على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير أشد لجعل ممارسة القسر الاقتصادي في أي شكل أمرا غير مشروع . وقد ذكر في هذا الصدد أن تحليل ممارسة الجزاءات غير الشرعية واعداد التوصيات لوقفها ينبغي أن يكون عنصرا من عناصر مشروع بحث تضطلع به الأمانة العامة للأمم المتحدة عن مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما يجب أن تتضمنه جميع أعمال الأمانة العامة المتعلقة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن اعادة تشكيل العلاقات الدولية على نحو منصف ، وبناء الثقة ، والتغلب على الاتجاهات السلبية في هذه العلاقات . وأعربت حكومة بلد اشتراكي في أوروبا الشرقية عن اعتقادها أن الأونكتاد ، من بين مؤسسات الأمم المتحدة ، ينبغي أن يمنح تركيزا أوضح واهتماما أكبر لاتخاذ تدابير فعالة لضمان مراعاة جميع الدول لمبادئ وقواعد التبادلات الاقتصادية الدولية نصا وروحا . وأعرب بلد نام عن تأييده للفكرة القائلة بوجوب ابقاء مشكلة تطبيق التدابير القسرية على البلدان النامية قيد الاستعراض كل عام .

١٦ - والخلاصة أن الردود التي وردت حتى الآن من الحكومات تعكس بصورة واضحة الرأي القائل بأن القرار ٣٨/١٩٧ ما زال غير مطبق الى حد كبير . وقد قدمت بعض الحكومات في هذا الصدد اقتراحات عديدة لتنفيذه بالكامل يمكن دراستها أثناء مواصلة الأعمال .

١٧ - وأعربت أغلبية الردود عن الرأي القائل بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدور رئيسي في دراسة وجمع المعلومات التي تقدمها الحكومات عن اعتماد التدابير القسرية والآثار المترتبة عليها . كما أن على الأمم المتحدة في نفس الوقت أن تحافظ على موقفها القيادي في وضع التدابير المناسبة التي تهدف الى أن يتم بصورة عاجلة انهاء جميع وسائل ممارسة القسر السياسي والاقتصادي في ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبار ذلك مطلبا جوهريا لاحياء مناخ من التعاون السلمي بين الدول ، وللاسراع بمعدل التنمية في البلدان النامية .

Digitized by UNBISnet Library

مرفـق

الردود الواردة من الدول

الصفحـة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٧
افغانستان ١٠
اكـوادور ١٣
بلغاريـا ١٥
بليـز ١٥
بنـن ١٥
بولنـدا ١٧
تايلنـد ١٧
تشيكوسلوفاكيا ١٨
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ١٩
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ٢١
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ٢٤
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ٢٦
زمبـابوى ٢٧
السنغـال ٢٧
سويسـرا ٢٧
غواتيمـالا ٢٨
فييـت نام ٢٨
قبـرص ٣٠
كوبـا ٣١
مدغشـقر ٤٢
نيجيـريا ٤٢
نيكاراغـوا ٤٢
هنغاريـا ٥٦

Digitized by UNOG Library

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٧ حزيران/يونية ١٩٨٤]

١ - يعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة على اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار ٣٨/١٩٧ بشأن التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية . ويتجلى الموقف السوفياتي بشأن هذه المسألة في البيان المشترك للبلدان الاشتراكية المهتمة بالأمر في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة (A/C.2/38/8).

٢ - ويتبع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في سياسته وممارسته دائما المبادئ التي تتواءم مع مصالح شعوب جميع البلدان مثل المساواة في الحقوق ، واحترام السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

٣ - وشهد العالم مؤخرا بصورة متكررة على نحو متزايد انتهاكات صارخة لهذه المبادئ الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية . كما أكد اعلان براغ السياسي للدول الاطراف في معاهدة وارسو ، الذى اعتمد في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، على أن " هناك عقبات توضع في طريق التطوير الطبيعي للتعاون الاقتصادى والعلمي والتقني ، وان الجزاءات الاقتصادية والحظر الاقتصادى تستخدم كأدوات للسياسة مما يزيد من تعقيد الجهود المبذولة لحل المشاكل الاقتصادية الراهنة " .

٤ - وهذه الأعمال من جانب الدوائر الامبريالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة تقوض التعاون الاقتصادى الدولي وتعوق تحقيق الهدف المتمثل في اعادة الثقة الى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتفرض على هذه العلاقات اتجاهات سلبية يلزم عكس اتجاهها ، وهو ما أكده أيضا قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٠٣ .

٥ - وتشمل هذه المجموعة من الاعمال التي تقوم بها الدوائر الامبريالية الحظر التجارى ، والمقاطعة المالية ، والحصار الاقتصادى ، ووقف التعاون في المجال الاقتصادى والعلمي والتقني ، وانهاء الاتفاقات والمعاهدات الموجودة حاليا من طرف واحد . وقد اتسع باستمرار في السنوات الاخيرة نطاق وسائل الضغط الاقتصادى هذه . وفي بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، يرقى هذا العمل الى مستوى سياسة الدولة . وهناك محاولات لاستخدام أجهزة مثل لجنة تنسيق الصادرات الى المناطق الشيوعية تحقيقا لهذا الغرض .

../..

Digitized by UNOG Library

٦ - وتفرض الجزاءات الاقتصادية التمييزية على كل من البلدان الاشتراكية والبلدان النامية التقدمية بغية خلق مشاكل اقتصادية لها ، وبذلك " تعاقب " على هذا العمل أو ذاك مما لا تستسيغه الامبريالية . وحيثما تختار البلدان النامية نهجا مستقلا للتنمية وتؤمم ملكية الاحتكارات الاجنبية وفقا لمتطلبات سيادتها القومية ، فانها تجد نفسها هدفا لهذه الجزاءات الاقتصادية . وكثيرا ما تستخدم تدابير القسر الاقتصادى لضمان عدم المساس بالمراكز السياسية والاقتصادية الاجنبية في هذا البلد أو ذاك ، وللحيلولة دون ادخال اصلاحات تقدمية اجتماعية واقتصادية ، وبذلك يتم الابقاء على تبعيتها الاقتصادية . وتستخدم الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة ، بشكل متزايد الوسيلة المسماة " بالمعونة " في هذه المنطقة أو تلك للتمييز ضد البلدان النامية التقدمية لتدفع البلدان المتلقية لهذه "المعونة" الى التخلي عن الخطط المتعلقة بالتنمية الوطنية المستقلة وتفرض عليها تغييرات داخلية سياسية واقتصادية مما تفضله الامبريالية .

٧ - وتستخدم بعض البلدان الامبريالية التهديدات والجزاءات حتى ضد حلفائها لتضمن خضوعهم لها سياسيا .

٨ - وليس هناك في القانون الدولي ما يبرر تدابير القسر الاقتصادى هذه ، التي لا تتمشى البتة مع ميثاق الامم المتحدة ، واعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وجميع القواعد المقبولة والممارسات الثابتة في مجال العلاقات الدولية .

٩ - وان انتهاج السياسة التي تقوم على ممارسة التسلط الاقتصادى والابتزاز والتهديد سوف تكون له عواقب وخيمة تضر بمصالح الانسانية وتقدمها .

١٠ - فعلى الصعيد السياسي ، سوف يؤدى استخدام هذه التدابير الى مزيد من التدهور في المناخ الدولي ، كما أنه في نهاية المطاف يخلق تهديدا للسلم والامن العامين ، ويقوض الدور الذى تؤديه العلاقات الاقتصادية الدولية في تعزيز السلم وتدعيم الثقة .

١١ - أما على الصعيد الاقتصادى ، فان استخدام هذه التدابير يبطئ حركة الجهود الدولية المبذولة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصاديين ، ويعود على

Digitized by UNOG Library

البلدان النامية بأشد العواقب الهدامة ، اذ أنه يمس سيادتها الوطنية ، ويعرقل الجهود المبذولة لاضفاء مزيد من الفعالية على استخدام مواردها الوطنية في تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادى ، ويعود بآثار سيئة على الاحوال المعيشية للجماهير العاملة .

١٢ - وفي الوقت نفسه ، فان الجزاءات التجارية والمالية تنقلب على من يفرضونها فتلحق الضرر بشركات ومؤسسات في البلدان الرأسمالية لها مصلحة في وجود تعاون اقتصادى مستقر .

١٣ - وان فشل جميع محاولات الامبريالية لاستخدام هذه الجزاءات ضد الاتحاد السوفياتي حقيقة يسلم بها عالميا .

١٤ - وان انتهاج سياسة تقوم على فرض الجزاءات وتوجيه التهديدات ، يؤدى الى اختلال العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويزيد من صعوبة اعادة تشكيل تلك العلاقات على أساس عادل ودیمقراطي ، ويبطئ عملية الخلاص العام من الازمة الاقتصادية ، ويزيد من صعوبة السعي الى تحقيق تعاون دولي لصالح جميع الشعوب .

١٥ - وتشعر الاغلبية الساحقة من الدول بقلق شديد ازاء المدى الذى يصل اليه أتباع هذه السياسة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتطالب بالتخلي عنها . وقد أعرب رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم السابع المعقود في نيودلهي ، عن رفضهم لممارسة جميع أشكال العدوان الاقتصادى ، ولاستخدام التهديدات التجارية أو أى شكل من أشكال الحصار أو التدابير القسرية أو الابتزازية ضد بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، كوسيلة للضغط السياسي . وأكدوا من جديد حق جميع الدول في ممارسة سيادتها ممارسة تامة ، وفي انتهاج ما ترى انه أكثر النظم الاقتصادية والاجتماعية ملاءمة لتعزيز تنميتها .

١٦ - ان اتخاذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) للقرار ١٥٢ (د - ٦) في دورته السادسة ، واعتماد الوثيقتين الختاميتين للاجتماعين الوزاريين لبلدان عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين المعقودين في نيويورك في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ ، واللتين أدانتا العدوان الاقتصادى والقيود التجارية وحالات الحصار والحظر وغير ذلك من الجزاءات الاقتصادية غير القانونية ، يمثل مساهمة رئيسية في الكفاح ضد التدابير الاقتصادية القسرية التي لا تتفق مع ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي المقبولة بصفة عامة .

Digitized by UNOG Library

١٧ - وترد ملاحظات سوفياتية أخرى بشأن هذه المشكلة في الردود المبلغة مؤخرا للامين العام للامم المتحدة ردا على استفساره فيما يتصل بقرارى الجمعية العامة ٣٨/١٩٦ بشأن بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، و ٣٧/٢٠٤ بشأن استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

١٨ - وكما أكد زعماء حكومات البلدان الاشتراكية في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادى، المعقودة في برلين في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ فان البلدان الاشتراكية " تدين بكل قوة جميع أشكال العدوان الاقتصادى، وكذلك أى محاولة لاستخدام الروابط الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول " .

١٩ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير أكثر حزما لكفالة جعل الممارسة الامبريالية للتسلط الاقتصادى والقسر الاقتصادى بأى شكل من الاشكال، أمرا غير قانوني وللامم المتحدة دور حاسم، عليها أن تؤديه لحل هذه المشكلة. وتحقيقا لهذه الغاية فان تحليل الممارسة الامبريالية المتمثلة في الجزاءات غير القانونية وصياغة توصيات بشأن ابطال هذه الممارسة يجب أن يصبح عنصرا من عناصر البحث الذى تقوم به الامانة العامة للامم المتحدة بشأن مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية، ومكونا من مكونات جميع أعمال الامانة العامة بشأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة باعادة تشكيل هذه العلاقات على نحو عادل، وبناء الثقة فيها والتغلب على اتجاهاتها السلبية واقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

افغانستان

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٦ حزيران/يونية ١٩٨٤]

١ - ترى جمهورية افغانستان الديمقراطية أنه وفقا للمادة ٣٢ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " لا يجوز لأى دولة أن تستخدم أو أن تشجع على استخدام تدابير، اقتصادية أو سياسية أو من أى نوع آخر، للضغط على دولة أخرى بقصد اجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية . " .

Digitized by UNOG Library

٢ - ولما كانت جمهورية افغانستان الديمقراطية من بين من اشتركوا في تقديم القرار ١٩٧/٣٨ المعنون " التدابير القسرية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية " الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين فانها تعتقد اعتقادا جازما أن اعتماد القرارات، على الرغم من المعارضة من جانب عدد من البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو لها ، سوف يخلق مناخا جديدا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية خليقا بأن يلبي مصالح البلدان جميعا ، ولا سيما مصالح البلدان النامية ومنها ، افغانستان .

٣ - رغم كل القرارات المشار اليها أعلاه التي اعتمدتها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة اعتمادا ينبع من الواقع ، فان الدول الرأسمالية المتقدمة النمو لم تتخل عن سياستها الحمائية التمييزية ضد البلدان النامية ، كما أنها تواصل انتهاك القرارات المذكورة ، واستخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادى ضد الدول ذات السيادة .

٤ - وعلاوة على ذلك ، فان العالم الرأسمالي الذى تتزعمه الامبريالية الامريكية يمارس اشكال الضغوط على الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة وعلى المنظمات الدولية المالية والاقتصادية لبلوغ مراميه السياسية . ويتمثل ذلك في معارضه بعض البلدان الغربية في الآونة الاخيرة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية للبرنامج القطرى لجمهورية افغانستان الديمقراطية الذى عرض على مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورته الحادية والثلاثين التي عقدت في هذا الشهر في جنيف . ان الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها بمعارضتهم الشديدة لبرنامج مساعدة افغانستان ينتهكون انتهاكا صارخا لا القواعد الاجرائية في برنامج الامم المتحدة الانمائي فحسب بل ايضا قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٨ .

٥ - ان افغانستان بوصفها عضوا من الاعضاء المخلصين في الامم المتحدة والهيئات ذات الصلة بها ، وبوصفها كذلك عضوا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الآسيوى تشارك مشاركة ايجابية في نشاط هذه الهيئات . ومع ذلك فمما يؤسف له أن عددا من مشاريعنا الانمائية تعترضها حوافز مالية متزايدة نتيجة للضغوط المختلفة التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة الامريكية على المؤسسات المالية الدولية ، وهذا الامر يتعارض بدوره مع ميثاق الامم المتحدة ومع قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٨ .

٦ - ان الحظر الذى فرضه رؤساء دول سبعة بلدان رأسمالية صناعية على الرحلات التجارية لشركة الخطوط الجوية الافغانية " ايريانا" الى عدد من البلدان الغربية

Digitized by UNOG Library

منتهكين بذلك الاتفاقات المعقودة بين هذه الشركة ونظيراتها الغربية . ليس سوى عمل من أعمال القسر السياسي والاقتصادى .

٧ - وان افغانستان ، فيما تعرب عن تأييدها الكامل للجهود التي يبذلها الامين العام فيما يتعلق باعتماد القرار ٣٨/١٩٧ ، ترجو من الامين العام أن يتخذ التدابير الشاملة الرامية الى تنفيذ هذا القرار ، والى اسداء المشورة اللازمة الى كل الدول الاعضاء ، ولا سيما البلدان التي يرجى منها وفقا للفقرة ٣ من القرار أن " تمتنع عن التهديد بفرض قيود تجارية أو حصار أو حظر وغيرها من الجزاءات الاقتصادية . أو فرضها ، مما لا ينسجم مع أحكام ميثاق الامم المتحدة ويخالف التعهدات المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف أو على نحو ثنائي ، ضد البلدان النامية بوصفها شكلا من أشكال القسر السياسي والاقتصادى يؤثر على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه البلدان . " .

٨ - وفي رأينا أن اقرار الامم المتحدة لتدابير فعّالة ترمي الى الحيلولة دون القيام بأعمال غير مشروعة مثل الابتزاز بالتهديد ، والمقاطعة وفرض الحظر وغير ذلك من اشكال الضغوط الاقتصادية التي تمارس ضد الدول ذات السيادة ، سيلعب دورا هاما في الذود عن المصالح الاقتصادية والسياسية للبلدان المتحررة حديثا وعن سيادتها ، وكذلك في المساعدة على تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية .

٩ - ان جمهورية افغانستان الديمقراطية تؤمن ايمانا جازما بأن تنفيذ القرار قيد النظر من شأنه أن يخلق ظروفا مؤاتية للتعاون الاقتصادى ، والتفاهم والاحترام المتبادلين بين البلدان جميعا بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية ، ومن شأنه أن يحقق في النهاية تعزيز السلم والامن في العالم أجمع .

Digitized by UNOG Library

اكـــوادور

[الأصـــل : بالاسبانيـــة]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

١ - ان حكومة اكوادور ترى ان الجمعية العامة للامم المتحدة ، رغبة منها فـــي تحقيق الانسجام القائم على الاحترام فيما بين الأمم واستئصال العوامل التي تهـــدد ذلك الهدف بالخطر ، كانت على الدوام قلقة بشأن الآثار الضارة باقتصادات البلـــدان النامية من جراء التدابير والجزاءات ذات الطابع القسرى التي تطبقها بعض البلـــدان المتقدمة النمو لكي تمارس الضغط السياسي أو الاقتصادى على البلدان النامية وتحقـــق تبعيتها لها في ممارسة حقوقها السياديـــة .

٢ - وفي عام ١٩٧٠ ، اعتمدت الجمعية العامة " اعلان مبادئ القانون الدولـــي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة " ، الـذى يشكل اساس قيام جميع الدول بالتعاون مع بعضها البعض ، بغض النظر عن الفـــروق في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في مختلف مجالات العلاقات الدولية ، لكي تحافظ على السلم والأمن الدوليين وتعزز الاستقرار الاقتصادى الدولي والتقـــدم والرخاء العام للأمم ، والتعاون الدولي الخالي من التمييز القائم على مثل هـــذه الفـــروق .

٣ - وفي عام ١٩٧٤ ، اعترفت الجمعية العامة بأهمية مشاكل التنمية في العلاقـــات الدوليـــة وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، واعتمدت الاعلان المتعلق باقامة نظـــام اقتصادى دولي جديد ، والذى ينص احد مبادئه على انه لا يجوز تعريض اى دولـــة للقسر الاقتصادى أو السياسي أو لأى نوع آخر من انواع القسر من اجل منع ممارستهـــا الحرة التامة لحقها القومي في السيادة على مواردها الطبيعية وانشطتها الاقتصادية .

٤ - وفي عام ١٩٧٤ كذلك ، اعتمدت الجمعية العامة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الذى يشتمل على أحكام يقصد بها تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بأسلوب عالمي ومتسق : فالمادة ٣٢ من هذا الميثاق تنص على انه " ليس لأى دولـــة ان تستخدم او تشجع على استخدام تدابير ، اقتصادية أو سياسية أو من أى نوع آخـــر ، للضغط على دولة أخرى بقصد اجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية " .

../..

Digitized by UNOG Library

٥ - وبالنظر لما سبق ، ترى حكومة اكوادور ان اى جزاء اقتصادى أو تدبير قسرى يشكل انتهاكا لمبادئ التعاون الاقتصادى الدولي المشار اليها في الفقرات السابقة. ومع ذلك ، فان الدول الصناعية تسعى الى تطبيق تدابير اقتصادية وسياسية ومالية وتجارية مختلفة بغية التأثير في حرية عمل البلدان النامية ، وهذا امر رفضه المجتمع الدولي في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٥٢ (د - ٦) وقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٨ .

٦ - وفي ميدان التجارة ، تواجه البلدان النامية عقبات خطيرة ، كثير منها ذو طبيعة تمييزية أو قسرية ، في وضع منتجاتها في اسواق البلدان الصناعية بسبب القيود الكمية أو القيود الاخرى التي لا تؤثر فقط على تدفقات التجارة المعتادة بل تؤثر كذلك على تدفقات الاستثمار ، كما تؤثر على مصداقية النظام التجارى المتعدد الأطراف وعلى الثقة بمعاييره ، وعلى سياسة التعاون الدولي .

٧ - وتشتمل القيود الكمية المختلفة والتحديدات الاخرى التي تؤثر على صادرات البلدان النامية الى اسواق البلدان الصناعية ، والتي يطبق العديد منها بأسلوب تمييزى وحصرى ، على ما يلي : الواردات الممنوعة ، والحصص النسبية الشاملة ، والحصة أو الحصص الثنائية ، والقيود الكمية (التي لا يعلن عنها مسبقا) ، والقيود المبنية على الحد الادنى للاسعار ، والحصص الجمركية ، ونظام الترخيص غير المقيد (طريقة غير محددة) ، وقيود الدولة ، وتجارة الدولة ، والرسوم المفروضة على الواردات للاستعمال التقني أو الصناعي ، والعوائق التقنية على التجارة ، والقطاعات المحمية بالمعاملة التفضيلية ، الخ .

٨ - وتواجه البلدان النامية كذلك تهديدات اقتصادية وتجارية ومالية متزايدة باضطراد من قبل البلدان الصناعية ، كما تواجه قيود تجارية ، وحصارات ، وحالات حظر ، وغيرها من الموانع التي لا تنسجم مع مبادئ واهداف التعاون الاقتصادى الدولي والمشاريع التي تم التعاقد عليها بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف ؛ ولهذا اثره على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلدان المعرضة لمثل هذه التدابير ، كما هو الحال بالنسبة لاكوادور مثلا ، التي استثنيت من خطة افضليات السوق الرئيسية لصادراتها وتعرضت لحظر على سمك التونه لانها مارست حقها السيادى على مواردها الطبيعية وانشطتها الاقتصادية .

٩ - لذلك فان حكومة اكوادور تكرر تأييدها الثابت لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٨ وتناشد البلدان المتقدمة النمو ان تدلل على ارادتها السياسية المحبذة

Digitized by UNOG Library

للتعاون الاقتصادى الدولي ، عن طريق احترام المشاريع الدولية التي تم التعاقد عليها بوصف ذلك شرطا لتعزيز العلاقات الودية فيما بين الدول وتدعيم السلم والرخاء العام للأمم .

بلغاريا

[الأصل : بالفرنسية]
[١٩ تموز/يوليه ١٩٨٤]

١ - لم يحدث قط ان فرضت جمهورية بلغاريا الشعبية قيودا تجارية ، او حصارا او حظرا اوغير ذلك من اشكال الجزاءات الاقتصادية ضد بلدان اخرى أو هددت بفرضها كوسيلة من وسائل القسر السياسي والاقتصادى .

٢ - والواقع ان بلغاريا قد اتبعت باستمرار وبصورة ايجابية سياسة ترمي الى فضح وادانة كل محاولة من جانب البلدان والدول لاستخدام مختلف التدابير الاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادى .

٣ - وستحافظ بلغاريا على هذا الهدف المتوخى عند مشاركتها مستقبلا في أعمال المنظمات الدولية واعمال هيئات الأمم المتحدة وذلك استنادا الى موقفها المبدئي والطويل الأجل .

بليز

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

ليس لدى حكومة بليز اى تعليق على محتويات ذلك القرار .

بنن

[الأصل : بالفرنسية]
[٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

١ - ليست جمهورية بنن الشعبية ضحية مباشرة لتدابير القسر الاقتصادى التي

Digitized by UNOG Library

تلجأ اليها بعض البلدان المتقدمة النمو لممارسة الضغط السياسي أو الاقتصادى على البلدان النامية. ومع ذلك فان هذه الممارسات تستخدم بصفة عامة ضد بلدان معينة لا تلقى اختياراتها السياسية قبولا من بعض الدول .

٢ - وعليه ، فان بنن تعلن ان تدابير القسر السياسي والاقتصادى التي ليس من شأنها تشجيع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، لا تتفق مع احكام ميثاق الأمم المتحدة . ومن الامثلة التي تستحق اللوم في ذلك الحصار والحظر المفروضان على بلدان مثل كوبا ونيكاراغوا .

٣ - ونتيجة لذلك ، تأمل بنن مخلصة ان يتم القضاء تماما وبلا تأخير على التدابير القسرية مثل الحصار والحظر وغيرهما من اشكال الجزاءات الاقتصادية التي تستخدمها البلدان المتقدمة النمو كوسيلة للضغط على البلدان النامية ، وان يمنع استخدام هذه التدابير في مجال العلاقات الثنائية والعلاقات بين الأمم المتعددة .

Digitized by UNOG Library

بولنـــدا

[الاصل : بالانكليزيـة]
[٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

١- تدين بولندا بشدة سياسة تطبيق تدابير اقتصادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي أو كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة . ومثل هذه التدابير والاجراءات تتناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") .

٢- وقد تم ايضاح موقف بولندا في هذا الصدد بما فيه الكفاية في البيان المشترك للبلدان الاشتراكية في المجموعة دال بشأن اتخاذ القرار ١٥٢ (د-٦)، المتعلق برفض التدابير الاقتصادية القسرية في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

٣- وتود بولندا ، وهي تكرر موقفها في هذا الصدد، الافادة بأنها لا تطبق أية تدابير قسرية ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية ضد البلدان النامية .

تايلنـــد

[الاصل : بالانكليزيـة]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

فيما يلي بعض التدابير الاقتصادية التي اتخذتها بلدان متقدمة النمو كوسيلة للقسر الاقتصادي ضد البلدان النامية، وتؤثر ايضا على التنمية الاقتصادية لتايلند :

١- تدابير حمائية لمنع الوصول الى الأسواق ؛

٢- تدابير ترمي الى اعاقة أو منع دخول منافسين محتملين ؛

٣- قيود على التصدير ؛

٤- مد الحواجز غير الجمركية ؛

٥- تدابير انتقائية أو تمييزية أو برامج مساعدة من بعض البلدان المتقدمة النمو الرئيسية تقوم على اعتبارات سياسية - اقتصادية أو مبدأ المعاملة بالمثل على وجه التحديد .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد تحث حكومة تايلند البلدان المتقدمة النمو على الامتناع عن تطبيق هذه القيود التجارية ضد البلدان النامية .

تشيكوسلوفاكيا

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

١- تراعي الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية احكام جميع الوثائق والقواعد الدولية الأساسية التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية ، مراعاة دقيقة ، حيث تحترم تماما جميع الالتزامات الدولية المترتبة على هذه الوثائق والقواعد .

٢- ترفض تشيكوسلوفاكيا جميع أنواع الحظر والمقاطعة والعقوبات وأى تدابير أخرى تمييزية أو قهرية ، يستخدمها أى بلد أو مجموعة من البلدان ضد أى بلد آخر أو مجموعة أخرى من البلدان ، بحافز سياسي .

٣- وتعتبر تشيكوسلوفاكيا أن الاجراءات السابقة الذكر لا تتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وقواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وأنها بكل وضوح لا تتفق مع العلاقات الطبيعية ذات المزايا المتبادلة القائمة بين البلدان على أساس الثقة .

٤- وفي هذا الصدد ، اعترضت تشيكوسلوفاكيا عدة مرات على هذه التدابير ، بنفس أسلوب مجموعة البلدان الاشتراكية (المجموعة " دال ") عند القيام ، في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ باعتماد القرار ١٥٢ (د-٦) بشأن " رفض التدابير الاقتصادية القسرية " في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

٥- وتعتبر تشيكوسلوفاكيا ان بيان المجموعة " دال " ، المتعلق باعتماد القرار المذكور أعلاه والذى أدلي به في الجلسة العامة ١٩٩ من الدورة السادسة للاونكتاد ، يعكس آراء تشيكوسلوفاكيا بشأن هذه المسألة على نحو تام واضح .

٦- وأن تشيكوسلوفاكيا ، اذ تضع في اعتبارها جميع الوقائع السالفة الذكر ، تؤيد ، تأييدا كاملا ، اعتماد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٨/١٩٧ .

٧- وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من ذلك القرار ، تعلن تشيكوسلوفاكيا رسميا ، في الوقت الذى ترفض فيه تفسير تلك الفقرة على نحو قد يدرج تشيكوسلوفاكيا في مجموعة " البلدان المتقدمة النمو " مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، انها لا تطبق أى تدابير قسرية ذات حافز سياسي واقتصادى ضد أى بلد أو مجموعة من البلدان .

Digitized by UNOG Library

٨- وبالاضافة الى ذلك، تود تشيكوسلوفاكيا ان تؤكد انه يجرى تنفيذ أنواع مختلفة من التدابير القسرية السالفة الذكر بحافز سياسي ضد تشيكوسلوفاكيا والبلدان الاشتراكية الأخرى من جانب بعض البلدان ذات الاقتصاد السوقي أو تجمعاتها .

٩- وتنتهز تشيكوسلوفاكيا هذه الفرصة لتكرر الأعراب عن تأييدها للقرارات السالفة الذكر اذ انها تعتبر ان تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية يفسد المناخ الدولي للتعاون في البناء العام للعلاقات الاقتصادية الدولية ويؤثر على كل من البلدان الاشتراكية والبلدان النامية مع احداث آثار سلبية بصفة خاصة بالنسبة لاقتصاد البلدان الأخيرة .

١٠- وترفض جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية جميع التدابير التمييزية والقسرية وتعلن ان الألغاء الكامل لجميع هذه التدابير هو وحده الذى يمكن أن يساهم بشكل كبير في التعاون السلمي المثمر المتكافئ فيما بين جميع الدول وان يعزز الثقة الدولية في هذه العلاقات .

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[٥ تموز/يوليو ١٩٨٤]

١- تؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية باستمرار وتشجع بنشاط، تنفيذ مقررات الأمم المتحدة المتعلقة باعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية علي أساس عادل ومتساو ودیمقراطي . ولا يمكن تحقيق تقدم ايجابي وفعلي في هذا الميدان إلا عن طريق التطبيق المخلص من جانب جميع الدول للمبادىء التقدمية في العلاقات الدولية مثل احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية والمساواة السيادية لجميع البلدان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والتعايش السلمي، والمساواة بين الشعوب وتقريرها لمصيرها والوفاء الصادق والدقيق بالالتزامات الدولية .

٢- ومن المؤسف أن هذه المبادىء الأساسية تقابل بتجاهل متزايد من جانب عدد من البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو التي تضع عراقيل خطيرة في طريق النمو الطبيعي للتعاون الاقتصادى والعلمي والتقني وتطبق كل صنوف الجزاءات الاقتصادية والمقاطعات وغير ذلك من تدابير الضغط الفجة التي تستهدف تحقيق غايات سياسية، ضد بلدان أخرى بما فيها البلدان الاشتراكية .

Digitized by UNOG Library

٣- وقد اتسع في السنوات الاخيرة عدد أساليب الضغط الاقتصادى والاملاء التي تستخدمها الدوائر الامبريالية اتساعا مطردا . وفي بعض الدول تصل هذه الممارسة غير المشروعة الى مستوى السياسة الرسمية للدولة ، التي تهدف الى ضمان عدم المساس بما يسمى " بمصالحها الحيوية " في أجزاء بعينها من العالم ، لتحول دون التغير الاجتماعي والاقتصادى التقدمي في البلدان النامية ، ولزيادة التبعية الاقتصادية لهذه البلدان .

٤- وتدين جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية هذه الأعمال بتصميم ، وتعتبر أن جميع تدابير القسر الاقتصادى التي تتخذ ضد دول ذات سيادة انما هي انتهاك جسيم لميثاق الأمم المتحدة ، ولأحكام الاعلان وبرنامج العمل بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ولميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . ومثل هذه التدابير والأعمال تخالف مبادىء القانون الدولي وقواعده المعترف بها عموما ، وتحول دون خلق ظروف مواتية لتحقيق تعاون قائم على الفائدة المتبادلة والمساواة فيما بين الدول واقرار مناخ من الثقة في نظام العلاقات الدولية بأكمله .

٥- ان سياسة التمييز في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية تتعارض مع مصالح الانسان وتقدمه . وهي سياسة لها نتائج ضارة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية فوق كل شيء ، وهي تقوض في نهاية المطاف دور التعاون الاقتصادى الدولي وجدواه في الحفاظ على السلم العام وتعزيز الأمن الدولي الذى يعد الهدف الرئيسي في الوقت الحالي .

٦- ولكن هذه السياسة ترتد أكثر وأكثر ضد الذين يطبقونها وينشرونها . فدوائر الأعمال في الدول الرأسمالية ، التي تهتم باستقرار التعاون الاقتصادى تعاني هي أيضا من هذه السياسة .

٧- وكان اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٧ بشأن " التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية " تعبيرا عن القلق العميق للمجتمع الدولي ازاء هذه الممارسة الامبريالية غير المشروعة .

٨- وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية التي تشارك في هذا القلق مشاركة كاملة قد أعلنت موقفها من جوهر القرار والمسائل المتصلة به في البيان المشترك للبلدان الاشتراكية المعنية أثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة (A/C.2/38/8) ، وكذلك في رسالة عن تنفيذ جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لاحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وفي ردها على المذكرة الشفوية للأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقرار ٣٨/١٩٦ بشأن بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي وثائق أخرى .

Digitized by UNOG Library

٦- وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي للأمم المتحدة في ظل الحالة الدولية الراهنة البالغة الصعوبة أن تتخذ اجراءات أكثر تصميما ضمانا لتجريم ممارسة التسلط الاقتصادى وتدابير القسر والضغط في المجال الاقتصادى التى تمارسها الدول الامبريالية وضمانا لنمو التعاون الاقتصادى الدولي على أساس من المساواة والفائدة المتبادلة فتسهم بذلك في تدعيم السلم والثقة بين الشعوب .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

١- تعلق جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أهمية كبيرة على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بغية اعادة حالة الاقتصاد العالمي الى الوضع الطبيعي وترسيخ وتعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتنمية تعاون ذى نفع متبادل فيما بين الشعوب جميعها على قدم المساواة .

٢- وفي اطار حل المشاكل السياسية الهامة على النطاق العالمي والتي تتصل بانقاذ الانسانية من كارثة نووية ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، والحد من سباق التسلح واعادة تخصيص الموارد التي يفرج عنها بناء على ذلك لأغراض التنمية ، فان مسألة عدم جواز قبول استخدام الدوائر الامبريالية للجزاءات الاقتصادية غير القانونية والابتزاز والتهديدات كوسيلة للضغط السياسي على كل من البلدان النامية والاشتراكية ، تكتسب أهمية خاصة .

٣- ان اصلاح نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله وتحقيق المطالب الشرعية للدول النامية فيما يتعلق بأعادة تشكيل هذه العلاقات على أساس العدل والمساواة والديمقراطية ، يعتمد اعتمادا مباشرا على التقيد بالقواعد والمبادىء الأساسية للتعامل الاقتصادى الدولي التي تحتل مكانة سامية في ميثاق الأمم المتحدة ، واعلان مبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ووثيقة هلسنكي الختامية .

٤- وانطلاقا من التزامها بالمبادىء المنصوص عليها في تلك الوثائق ، فان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على اقتناع تام بأن استخدام الممارسة غير القانونية للتدابير الاقتصادية القسرية يؤدى الى زيادة حدة التوتر الدولي وسباق التسلح ، اللذين يشهدان

Digitized by UNOG Library

بالفعل تصاعدا لم يسبق له مثيل ، ويحول العلاقات الاقتصادية الدولية الى اداة للضغط والمواجهة . ولتلك التدابير تأثير سلبي على تطور التعاون الاقتصادى الشامل وتواكبها جهود مكثفة تبذلها الدول الرأسمالية المتقدمة النمو لاستغلال المصاعب المتزايدة في البلدان النامية بغية التدخل في شؤونها الداخلية واضعاف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقلة لديها ، وتخريب القطاع العام ، وفرض شروط لتأمين حرية عمل الشركات عبر الوطنية وعكس مسار عملية انهاء استعمارها الاقتصادى .

٥- وتؤدى سياسات قوى الامبريالية الرجعية ، التي تشمل تطبيق الجزاءات والتهديدات وعدم رغبتها في التخلي عن مواقعها المتميزة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، الى اختلال العلاقات الاقتصادية الدولية وتعرقل خلاص البلدان النامية من الازمة الاقتصادية ، وقد أصبح وضع كثير من هذه البلدان اكثر حرجا . وقد نتج هذا على وجه الخصوص من جراء النطاق المتزايد مؤخرا لأشكال الضغط الاقتصادى ، ومن بينها ممارسة الحمائية العدوانية ومواصلة انتهاج سياسة رفع اسعار الفائدة ، وتدهور معدلات التبادل التجارى واستخلاص الموارد المالية والمادية الهائلة من البلدان النامية .

٦- وفيما يتعلق بعدد من البلدان ذات المفاهيم التقدمية ، غالبا ماتلجأ الامبريالية الى الحصار الاقتصادى ، وتقويض حرية الملاحة عن طريق زرع الألغام في الموانىء ، والقيام من طرف واحد بالغاء ماهو قائم من اتفاقات ومعاهدات وانهاء التعاون في المسائل الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ودائما ماتطبق التدابير الاقتصادية والسياسية القسرية كلما بذلت الجهود لزعزعة استقرار الحالة الداخلية في بلد معين بغية فرض سياسات من شأنها تأمين حرمة الاوضاع السياسية والاقتصادية لرأس المال الاجنبي ، ووضع العراقيل في سبيل التغييرات التقدمية الاقتصادية الاجتماعية ، وتسهيل بقاء الشعوب التي في سبيلها للتحرر ، سائرة في فلك التبعية الاقتصادية الأجنبية .

٧- ومن خلال المساهمة عن طريق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمنظمات الاقتصادية الخارجية التي تتعاون مع البلدان النامية على قدم المساواة بما يعود بالنفع المتبادل ، تساند جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بشدة التقدم الاقتصادى لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وتشارك في حل مشكلات التنمية الصناعية والزراعية وتدريب الملاكات في البلدان النامية .

٨- وتؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية باصرار توسيع نطاق التعاون الفعال الشامل فيما بين جميع الدول على أساس مبادىء المساواة والنفع المتبادل ، وتدعيم الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية . واذ تستند الى موقفها المبدئي ، تقدم الدعم السياسي في الأمم المتحدة للبلدان النامية في كفاحها من أجل اعادة تشكيل العلاقات

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية الدولية على أساس الديمقراطية والعدل، والقضاء على السيطرة والابتزاز والتهديدات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، والحفاظ على قواعد واحكام التجارة الدولية، المعترف بها بصورة عامة .

٩- وتوافق جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأنشطة التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بغية التعاون بين الدول جميعها على قدم المساواة . وقد أيدت قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٦ بشأن تدابير بناء الثقة والعلاقات الاقتصادية الدولية، وقرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٧ وقرار الأونكتاد ١٥٢ (د-٦) المماثل، التي أدانت تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية في العلاقات الاقتصادية الدولية بوصفها تتعارض تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المقبولة بصورة عامة . وتحث جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ايضا علي تأييد عدد آخر من مقررات الاونكتاد الاخرى، مطالبة بالتقيد بالمبادىء الأساسية الهامة للتجارة الدولية مثل حكم الدولة الأكثر رعاية وعدم التمييز، ومبدأ عدم اشتراط المعاملة بالمثل وعدم التمييز في مجال الأفضليات لصالح البلدان النامية .

١٠- ان موقف جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بهذا الصدد، قد تحدد في البيان المشترك الذى اصدرته بلدان المجتمع الاشتراكي (A/C.2/38/8) في دورة الجمعية العامة الثامنة والثلاثين فيما يتصل ببند جدول الأعمال بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

١١- وسوف تواصل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية النضال كي تزال على وجه السرعة من مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ممارسة الامبرياليين للعدوان الاقتصادى والسيطرة، والقيود التجارية، والحصار، والحظر، وغير ذلك من الجزاءات الاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الأصـــل : بالانكليزية]
[حزيران/يونيه ١٩٨٤]

١ - تؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية جميع التدابير التي تسهل التجارة الحرة والتعاون السلمي فيما بين الدول . فالمساواة ، واحترام السيادة ، وعدم التمييز ، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، هي المبادئ التي تكمن وراء السياسات الاقتصادية الخارجية للجمهورية الديمقراطية الالمانية تمشيا مع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وهي فوق هذا تعمل على تنفيذ هذه المبادئ في جميع أنحاء العالم بوصف ذلك أساسا للتعاون الدولي .

٢ - وانسجاما مع هذا الموقف المبدئي ، صوتت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، الى جانب القرار ٣٨/١٩٧ المعنون " التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية " كما أعيد التأكيد على موقفها في الاعلان المشترك للدول الاشتراكية بشأن عدم مقبولية الحصار الاقتصادي والقسر والتهديد وفرض الارادة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، الذي اعتمد خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

٣ - وقد سبق للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ان أيدت القرار ١٥٢ (د - ٦) المعنون " رفض التدابير الاقتصادية القسرية " ، الذي يدين استعمال تدابير القسر الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الدولية بوصف ذلك يتعارض بصورة جذرية مع ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة .

٤ - وتعرب الجمهورية الديمقراطية الالمانية عن قلقها العميق ازاء كون الصعوبات المتعاظمة والعوائق المتزايدة ما زالت تعرقل تطور التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي فيما بين الدول . فالعلاقات الاقتصادية الدولية تتأثر بصورة خاصة بالسياسات التجارية التقييدية التي تتبعها دوائر معينة لاعتبارات سياسية محضة . وتتعارض ممارستها بصورة مباشرة مع مبادئ القانون الدولي ومعايير التبادل الاقتصادي الدولي وقواعده المعترف بها .

٥ - لقد حصل بصورة متكررة في تاريخ التجارة الدولية ما يدل على أن محاولات تحقيق

Digitized by UNOG Library

الأهداف الاستراتيجية السياسية والعالمية عن طريق القيود التجارية وحالات الحظر والحصارات الاقتصادية وغيرها من التدابير التي لا تنسجم مع القانون الدولي قد كتب عليها ، لدى التحليل النهائي ، الفشل وهي تنعكس على أولئك الذين يلجأون اليها . والخطر الكامن في مثل هذه المحاولات هو أنها تزعزع النظام في التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية وتحطم الثقة التي تحصلت ونمت على مرور العديد من السنين فيما بين الشركاء التجاريين ، وتفسد الجو الدولي . كما تبين التجربة أن تطبيق التدابير التقييدية لأسباب غير اقتصادية لا يؤثر فقط على مصالح الدول المستهدفة من تلك التدابير ، بل يقلق كافة الدول التي تهتم بالمبادلات التجارية السلمية والتعاون المفيد .

٦ — وتستخدم أنواع من الاساليب لمواصلة سياسة العدوان الاقتصادي على البلدان النامية التقدمية والبلدان الاشتراكية . وهكذا مثلا ، تجعل المعونة الخارجية متوقفة على اعتبارات استراتيجية عالمية ، وتتحول توريدات الاغذية الى سلاح سياسي موجه ضد البلدان النامية ، ويقيد نقل التكنولوجيا وتقديم القروض الى البلدان الاشتراكية ، وتفرض الحصص على الصادرات اليها .

٧ — ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، التي لا تستخدم مثل هذه الممارسات في سياساتها الاقتصادية الخارجية ، تسترشد بالمصلحة المشتركة للشعوب في ضمان السلم ، وايقاف سباق التسلح ، وكفالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وترى ان التجارة والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي — العلمي الدولي يجب أن تكون في خدمة السلم ، ويجب ألا يساء استعمالها بوصفها وسيلة للمجابهة . وهذا يتطلب حوارا في حسن نية بين الدول ، ومفاوضات بناءة ، وجوا دوليا مملوءا بالثقة . ولذلك تدين الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشدة جميع أشكال العدوان الاقتصادي وكل محاولة لاساءة استعمال العلاقات الاقتصادية بوصفها وسيلة لممارسة الضغط السياسي والتدخل في شؤون الدول الاخرى واحباط جهود المنظمات الدولية المبذولة لتسهيل التجارة والتعاون الاقتصادي فيما بين جميع الدول لمصلحة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب . وتقترح الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان تلتزم جميع الدول بعدم القيام لاسباب غير اقتصادية بفرض تدابير جديدة موجهة ضد فرادى الدول أو مجموعاتها ، بما يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تلغي فورا أي تدبير من هذا القبيل كان قد اتخذ في الماضي .

٨ — وبذلك يتم توجيه التعاون التقني لاعادته الى وضعه الطبيعي وايجاد المناخ الذي لابد منه لحل المشاكل العالمية التي تواجهها البشرية .

٩ — وينبغي للأمم المتحدة ، وبصورة رئيسية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أن

Digitized by UNOG Library

توجه اهتماما متزايدا الى اعتماد تدابير فعالة لكي تتقيد جميع الدول بمبادئ وقواعد المبادلات الاقتصادية الدولية نصا وروحا .

١٠ - وتعيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية تأكيد استعدادها الى تقديم اسهامها الفعال لهذا الغرض وضم جهودها الى جهود جميع المهتمين بالتعاون الاقتصادي المثمر لمصلحة الشعوب .

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

١ - تنفذ بعض البلدان الغربية ، متجاهلة ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والقوانين والممارسات الدولية ، سياسة تمييزية بالنسبة لبلدنا . وعلى سبيل المثال ، تقوم السلطة اليابانية ، بحجة عدم وجود علاقات دبلوماسية مع بلدنا ، باستبعاد المؤسسات ومصارف التجارة الخارجية ببلدنا من امكانية الاستفادة من البنك الياباني للتصدير والاستيراد .

٢ - وتفرض السلطة اليابانية رسوم استيراد مرتفعة بصفة خاصة على السلع الصادرة من بلدنا ، كحلقة في سلسلة سياسة العداء التي تنتهجها نحو بلدنا . وعلى سبيل المثال تفرض السلطة اليابانية رسوم استيراد تصل الى ٥ في المائة على منتجاتنا من الحديد الخام وألواح الصلب ، بينما لا تفرض أي رسوم على منتجات البلدان الاخرى وتفرض رسوما مضاعفة على منتجاتنا من خيوط الحرير والشرانق وبطارخ سمك البلوق . ويبين هذا زيف ادعاء السلطة اليابانية بأنها تشجع التجارة مع جميع البلدان في اطار مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلتين ، بصرف النظر عن العلاقات السياسية والخلافات في النظام الاجتماعي .

٣ - ان النظام المناهض للبلدان الاشتراكية المتعلق بلجنة تنسيق الصادرات الى المناطق الشيوعية التابعة للبلدان الغربية يمثل واحدا من نتائج السياسة التمييزية غير العادلة التي تلحق الضرر بالعلاقات الاقتصادية الدولية المنصفة . ومن الملاحظ أن هذه السياسة التمييزية تؤثر على نحو معاكس على ميدان التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي الدولي .

ومن بين أمور أخرى ، يجرى تصنيف بعض المعايير والاجهزة الخاصة بالانتاج النموذجي ، والمقرر تقديمها في اطار مشاريع المساعدة التي يوفرها برنامج الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

الانمائي لبلدنا ، كبنود خاصة بلجنة تنسيق الصادرات الى المناطق الشيوعية وهي تواجه صعوبة في تقديمها ، مما يؤخر تنفيذ المساعدة .

ولن نذكر هنا ، نظرا لذيوع ذلك الأمر ، ما تقوم به امبريالية الولايات المتحدة من سوء الكيد ومن فرض جزاءات اقتصادية مجحفة بهدف القضاء على تطلعات البلدان الاسيوية والافريقية نحو اقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة وتوسيع العلاقات التجارية مع بلدنا مع الابتزاز التهديدي لتلك البلدان باحتمال قطع " المعونة الاقتصادية " .

زمبابوي

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ تموز/يوليه ١٩٨٤]

ليس لدى زمبابوي ، في هذه المرحلة ، أية معلومات لتقديمها .

السنغال

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨٤]

أفادت السلطات المختصة التي تم الرجوع اليها أن السنغال لم تشكو مؤخرا من أية تدابير قسرية من هذا النوع .

سويسرا

[الأصل : بالفرنسية]
[١٧ أيار/مايو ١٩٨٤]

لا تطبق سويسرا تدابير اقتصادية من شأنها ممارسة ضغط سياسي واقتصادي على أي بلد من البلدان .

../..

Digitized by UNOG Library

غواتيمـــــالا

[الأصـل : بالاسبانيـــة]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

تود البعثة الدائمة لغواتيمالا أن تبين أن أية دولة متقدمة النمو لم تقم باتخـــاذ تدابير قسرية ضد غواتيمالا ضمن أحكام ذلك القرار .

فييـت نـــام

[الأصـل : بالانكليزيـة]
[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

١ - ترى حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية أنه في الوقت الذى مازال فيه حوار الشمـال والجنوب يسير في طريق مسدود وفي الوقت الذى لم تنفذ فيه التدابير الهامة التي أقرهـــا المجتمع الدولي لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية تنفيذا تاما ، مازالـــت هنـاك عقبات خطيرة تعترض سبيل تحقيق الغايات والأهداف المحددة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. وهناك في الوقت الحاضر اتجاه أكثر خطورة في العلاقات الاقتصادية الدولية هو أن البلدان الامبريالية الرئيسية والدوائر الرجعية الدولية ما فتئت تطبق على نحو منهجي ، التدابيـــر القسرية والتقييدية ، المتمثلة في توسيع نطاق وسياسات العدوان والحصار والحظر والتخريب في الميدان الاقتصادى ، وتستخدم المساعدة الاقتصادية كأداة لممارسة الضغط السياســي على بلدان نامية كثيرة وعلى بلدان ذات نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة في أنحاء متفرقـــة من العالـــم .

٢ - وابان الازمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، يجرى تطبيق السياسات والتدابيـــر المذكورة أعلاه بشكل متزايد من جانب أقوى دولة امبريالية وحلفائها الاستراتيجييـــن ضـــد البلدان النامية الضعيفة في جنوب شرقي آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والشرق الأوســـط والجنوب الافريقي .. الخ . وفي الوقت الذى تتبع فيه حكومة الولايات المتحدة سياســـات التدخل والعدوان في الكثير من أنحاء العالم ما برحت تمارس ، بصفة خاصة ، اكثـــر اشكال الضغط الاقتصادى وحشية ضد نيكاراغوا ، وقامت مؤخرا ببث الالغام في مياه ذلـك البلد - وهو عمل ادانته بشدة محكمة العدل الدولية .

../..

Digitized by UNOG Library

٣ - والسياسات والتدابير المذكورة أعلاه لا تتفق مع القواعد والمبادئ المنظمة للعلاقات بين الدول كما حددت في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي . واذا لم توقف هذه التدابير والسياسات في وقت مناسب سوف تقع بلدان أكثر من ذلك بكثير، ولا سيما من بين البلدان النامية السريعة التأثر ، ضحية ، وعلاوة على ذلك ، ستشكل هذه التدابير والسياسات سابقة خطيرة وممارسة شريرة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

٤ - وفي جنوب شرقي آسيا ، ظلت بلدان الهند الصينية بصفة عامة ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية بصفة خاصة ، على مر السنين ضحية للسياسات والتدابير المذكورة أعلاه التي تتبعها الدوائر الرجعية الدولية والدول الامبريالية. ولم تقم السلطات الصينية، في تنفيذها لهذه السياسات خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ بقطع المعونة المقدمة الى فييت نام وسحب جميع خبرائها الاقتصاديين وموظفيها التقنيين العاملين في فييت نام فحسب ، بل اوقفت أيضا من طرف واحد ما يزيد عن ١٠٠ مشروع غير مستكمل بعضها على قدر كبير من الأهمية لتعمير فييت نام .

٥ - وبعد أن منيت هذه السلطات بالهزيمة في حرب ١٩٧٩ العدوانية ضد فييت نام فانها تقوم ، بالتواطؤ مع القوات الامبريالية والقوات الرجعية الاقليمية ، بشن حرب متعددة الأوجه ضد البلدان الهندية الصينية الثلاثة . وفي هذه الحرب ، تستخدم تدابير التخريب الاقتصادي بطريقة منهجية لاستنزاف موارد فييت نام . ولم يقتصر الامر على قيامها بقطع جميع المواصلات البرية والسكك الحديدية والمواصلات الجوية والبحرية فضلا عن قطع العلاقات التجارية والاقتصادية بما فيها الانسانية والتقنية ، بل أنها تقوم أيضا بارسال مستطلعيها وفدائييها الى فييت نام لتدمير وتخريب امكانياتها الاقتصادية . وما هو أخطر من ذلك ، أنها تقوم منذ نيسان/ابريل ١٩٨٤ بتصعيد الاعمال الحربية ، فتقصف كثيرا من المؤسسات الصناعية ، ونظم الري ، والمزارع ومناطق التشجير في الاقاليم الفييتنامية الواقعة على الحدود .

٦ - وبالاضافة الى التدابير الاقتصادية المذكورة أعلاه المتخذة ضد فييت نام وغيرها من بلدان شبه جزيرة الهند الصينية ، لجأت السلطات الصينية وامبرياليو الولايات المتحدة الى مناورات شريرة غادرة تتمثل في اقناع عدة بلدان ومنظمات دولية أو الضغط عليها لانهاء علاقاتها الاقتصادية مع فييت نام ، ولتعليق أو قطع المعونة المقدمة لفييت نام بما فيها المعونة الانسانية . وقد ابطأت هذه السياسات والتدابير بالتنمية وأثرت تأثيرا خطيرا على تنفيذ الخطط والبرامج الوطنية الاقتصادية والاجتماعية . ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن مناوراتها قد سببت صعوبات كثيرة للشعب الفييتنامي الا أنها احبطت .

Digitized by UNOG Library

٧ - وجمهورية فييت نام الاشتراكية تؤيد تأييدا تاما القرار ١٩٧/٣٨ بشأن التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين أو نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه المسألة يجب أن تبقى قيد الاستعراض كل سنة وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحدد خطوات وتدابير ملموسة للقضاء على تدابير القسر الاقتصادي ضد البلدان النامية .

قبرص

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بالنسبة لجمهورية قبرص ، ليس هناك بلد متقدم النمو يقوم أو يهدد بفرض قيود تجارية أو حصار أو حظر وغيرها من الجزاءات الاقتصادية مما يتنافى مع أحكام الميثاق أو ينتهك التعهدات المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف أو ثنائيا .

Digitized by UNOG Library

كوبـــــا

[الأصل : بالأسبانيـــــة]
[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

١ - عملا بالطلب الذى ورد في قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٧ ، ترد أدناه معلومات عن التدابير الاقتصادية القسرية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوبـــا .

التدابير الاقتصادية القسرية ذات الطابع التجارى

٢ - يمكن تصنيف التدابير ذات الطابع التجارى على النحو التالي :

(أ) خفض حصة السكر الكوبي ، ثم ايقافها ؛

(ب) الحصار الاقتصادى لحظر التجارة في كلا الاتجاهين بين الولايـــات المتحدة وكوبا ؛

(ج) الالغاء من طرف واحد لمعاملة الدولة الأكثر رعاية والمعاملة التفضيليـــة اللتين كان كل بلد منهما يمنحهما للآخر ، مما يشكل انتهاكا للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، "غات" ؛

(د) القيود السارية على التجارة مع الشركات الفرعية التابعة للولايات المتحدة الكائنة في بلدان ثالثة ؛

(هـ) أحكام قانون التجارة لعام ١٩٧٤ التي تؤثر على كوبا فيما يتعلق باستعادة معاملة الدولة الأكثر رعاية وادراجها في نظام الولايات المتحدة المعمم للأفضليات ؛

(و) الضغوط التي جرت ممارستها ضد بلدان أخرى لمنعها من الاتجار مـــع كوبا ؛

(ز) الحظر على الاستيراد من بلدان ثالثة للبضائع التي تتضمن منتجات كوبيـــة المنشـــأ .

٣ - وقد آثرت أدنى التدابير التي طبقت ، على عماد الاقتصاد الكوبي ، ألا وهـــو صناعة السكر . ففي ٦ تموز/يوليه ١٩٦٠ ، خفض رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حصـــة السكر الكوبي في أسواق الولايات المتحدة الى ٧٠٠٠٠٠ طن . وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه ، تم ايقاف الحصة الكوبية بأكملها لفترة الأشهر الثلاثة الأولى مـــن عام ١٩٦١ ، وتعاقب تجديد هذا الايقاف حتى أصبح بصفة دائمة .

Digitized by UNOG Library

٤ - وبالاضافة الى ذلك ، تم فرض حظر تجارى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠ ، على صادرات الولايات المتحدة من قطع الغيار الى كوبا .

٥ - وفي الفترة ذاتها ، أوقف امداد الوقود الذى كانت شركات الولايات المتحدة عبر الوطنية تضطلع بمعالجته وتسويقه في كوبا ، ورفضت هذه الشركات بالتالي تكرير النفط الوارد من الاتحاد السوفياتي .

٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٦٢ ، فرضت حكومة الولايات المتحدة ، بموجب بيان رئيس الجمهورية ٣٤٤٧ ، حظرا شاملا على التجارة بين البلدين .

٧ - وبالرغم من اعفاء المواد الغذائية والأدوية اسميا من الحظر ، الا أنها كانت تخضع له في الممارسة .

٨ - وتضمن البيان ثلاثة أحكام :

أولا ، فرض حظر على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا ؛

ثانيا ، منع استيراد الولايات المتحدة للبضائع الكوبية المنشأ وجميع البضائع الواردة من كوبا أو عن طريقها واذن وأوعز لوزير الخزانة تنفيذ هذا المنع وبتحديد استثناءات لذلك ، عن طريق التراخيص أو غير ذلك ، وفقا لما يراه مناسبا ؛

ثالثا ، أوعز لوزير التجارة ، بموجب أحكام قانون مراقبة الصادرات لعام ١٩٤٩ (50 U.S.C.App.2021-2032)، بأن يواصل الاضطلاع بمنع جميع الصادرات من الولايات المتحدة الى كوبا ، وأذن له بمواصلة الاستثناءات لهذا المنع أو تحديدها أو تعديلها أو الغائها .

٩ - وعلاوة على ذلك ، ألغت الولايات المتحدة من جانب واحد معاملة الدولة الأكثر رعاية والمعاملة التفضيلية بموجب الفرع ٤٠١ من قانون التعريفة الجمركية لعام ١٩٦٢ وبتنفيذ الفرع ٥ من قانون تجديد الاتفاق التجارى لعام ١٩٥١ ، والذى استبدل فيما بعد بالفرع ٢٣١ من قانون التوسع التجارى لعام ١٩٦٢ .

١٠ - وبالاضافة الى ذلك ، ينص الفرع ٦٢٠ من قانون المساعدة الأجنبية لعام ١٩٦١ على عدم منح المساعدة لحكومة كوبا ؛ وعدم تقديم المساعدة الى أى بلد يزودها بالمساعدة ، الا اذا قرر رئيس الولايات المتحدة أن هذه المساعدة للصالح القومي للولايات المتحدة ؛ ولن تمنح أى حكومة كوبية المساعدة ولن يؤذن لها بحصة لتوريد السكر الكوبي الى الولايات المتحدة أو أى امتيازات أخرى بموجب قانون الولايات المتحدة ، الى أن يقرر الرئيس أن هذه الحكومة قد اتخذت خطوات مناسبة لاعادة ممتلكات مواطني أو كيانات الولايات المتحدة التي أممت اليهم أو دفع تعويض منصف عنها . واستخدمت لهجة مماثلة في الفرع ٢٣٧٠ من المادة ٢٠ ، " العلاقات الخارجية والتجارة " ، من القانون التجارى للولايات المتحدة .

../..

Digitized by UNOG Library

١١ - وفي عام ١٩٦٣ ، تمت الموافقة على قواعد مراقبة الأصول الكوبية (المادة ٣١ ، الجزء ٥١٥ CFR) . وقد أنشأت هذه القواعد النظام المنطبق على جميع المعاملات التجارية والمالية التي تشمل كوبا ، وذلك على أساس مراقبة صارمة تشمل جميع جوانب العلاقات المحتملة بين البلدين . وقد صيغت هذه القواعد على غرار الفرع ٥ من قانون التجارة مع العدو الصادر في عام ١٩١٧ ، والذى يحظر على مواطني الولايات المتحدة الاتجار بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع البلدان التي تعتبر أعداء . وتنص هذه القواعد ، في جملة أمور ، على تجميد أصول هذه البلدان (المرسوم التنفيذى ٨٣٨٩ ، المؤرخ في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٤٠) .

١٢ - وينص قانون ادارة الصادرات لعام ١٩٧٩ (P-1.96-7c، 93، Stat.503، Set.29، ١٩٧٩) الذى يحل محل قانون ادارة الصادرات لعام ١٩٦٩ وقانون مراقبة الصادرات لعام ١٩٤٩ ، على مراقبة صادرات الولايات المتحدة .

١٣ - ويشترط ، لتصدير أو اعادة تصدير سلع أو بيانات تقنية منشأها الولايات المتحدة ، الحصول على ترخيص قانوني من وزارة التجارة ، التي تتمثل سياستها في رفض جميع الطلبات المقدمة للحصول على تراخيص لكوبا ، وذلك وفقا لقواعد مراقبة الصادرات .

١٤ - ووفقا لقانون ادارة الصادرات ، تصنف البلدان ، لأغراض صادرات الولايات المتحدة ، الى سبع مجموعات : قاف ، راء ، تاء ، ثاء ، خاء ، ذال ، ضاد . وتدرج كوبا في قائمة بلدان المجموعة ضاد ، التي لا يسمح بالتصدير اليها الا لأغراض انسانية (15 CFR 385.1).

١٥ - وعلى الرغم من سحب مركز الدولة الأكثر رعاية ، في عام ١٩٧٤ بموجب التشريع سالف الذكر ، تم مرة أخرى وفقا للفرع ٤٠١ من القانون التجارى لذلك العام ، حظر منح مركز الدولة الأكثر رعاية لأى بلد ، مثل كوبا ، لم يكن متمتعا به وقت اعلان هذا القانون .

١٦ - وترد الأحكام التي تحدد هذا المركز وادراجه ضمن نظام الأفضليات المعمم في البابين الرابع والخامس من القانون تحت المواد ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٧ و ٤٠٩ و ٥٠٢ التي تعرض في حالة البلدان الاشتراكية شروطا ذات طابع سياسي ، ومثال ذلك :

اذا رأى رئيس الولايات المتحدة :

أن البلد يفرض قيودا ، أو ضرائب مالية مفرطة على الهجرة الحرة ، أو على مواطنيه الذين يرغبون ، عن طريق الهجرة ، في جمع الشمل مع أقارب يعيشون في الولايات المتحدة ؛

أن البلد المعني طرف متعاقد في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وعضو في صندوق النقد الدولي ؛

Digitized by UNOG Library

أن البلد المعني ليس واقعا تحت سيطرة الشيوعية الدولية ؛

أن البلد صادر ممتلكات لمواطنين أمريكيين أو شركة لا تقل حصة المواطنين الأمريكيين فيها عن ٥٠ في المائة .

١٧ - وقد كفل قانون الاتفاقات التجارية الصادر عام ١٩٧٩ الاستمرارية المؤسسية للتدابير التي حددت سلفا في القانون التجارى الصادر عام ١٩٧٤ وذلك عن طريق عدم ادخال أية تعديلات فيما يتعلق بطابع هذه التدابير أو نطاقها .

١٨ - رغم أنه ، منذ شهر آب/أغسطس ١٩٧٥ ، أصبح مسموحا بفروع الشركات الأمريكية في بلدان أخرى بالتجارة مع كوبا ، فقد أخضعت هذه التجارة لشرط الحصول على ترخيص تصدير من وزارة التجارة . وطبقا للتعديل ، وعلى أساس تقييم كل حالة على حدة سوف تنظر وزارة التجارة بعين الرضا في امكانية اصدار رخصة لتصدير سلعة تصنع في بلد ثالث عندما لا يتجاوز العنصر الأمريكي الداخل في انتاج سلعة غير استراتيجية ، ٢٠ في المائة من قيمة التصدير الكلية .

١٩ - وهناك عامل آخر أثر في التجارة وهو الضغط الذى كانت الولايات المتحدة قد مارسته ومازالت تمارسه على بلدان أخرى كي لا تتبادل التجارة مع كوبا .

٢٠ - وكثيرا ما امتدت سياسة الحظر بحيث تجاوزت الحدود بين الولايات المتحدة وكوبا وحدود المجال الاقتصادى والبحث . فمثلا ، منعت وزارة الخزانة الأمريكية ، في نهاية سنة ١٩٨٠ استيراد أنواع خاصة من الصلب تصنعها شركة كروزو - لوار الفرنسية ، على أساس أن الشركة استخدمت نيكل من كوبا في صنع هذا الصلب ، واستشهدت الوزارة في تأييدها لهذا الحظر بأحكام قوانين مراقبة الممتلكات الكوبية . وبعد ذلك ، عندما انتشر في كوبا وباء ينقل عن طريق الحشرات ، فشلت محاولات كوبا لشراء المواد الكيميائية اللازمة لاستئصال هذا الوباء والتي كانت متاحة في سوق أمريكا اللاتينية وذلك بسبب الاجراء الذى لجأت اليه شركات عبر وطنية تابعة للولايات المتحدة كانت تتولى تسويق هذه المواد أو كان لديها براءة تطبيك بشأنها . وقد اضطرت كوبا لاستيراد مادة المالاثيون من أوروبا وتحملت في ذلك تكاليف نقل اضافية ضخمة مما ضاعف سعرها ثلاث مرات ونصف . وقد عرض هذا الاجراء للخطر حياة عدد كبير من الناس وكبد كوبا نفقات باهظة علاوة على أنه عرقل ومنع صفقة تجارية بين بلدين من بلدان أمريكا اللاتينية .

٢١ - ويضاف الى هذا أن هذه السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة ازاء كوبا شملت مشاركة كوبا في الأنشطة المشتركة المتعددة الأطراف للنظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية وذلك عن طريق ما يسمى " بالحظر الاقتصادى " الذى فرض على منتجات الصناعات اليدوية الكوبية في معارض الصناعات اليدوية التي أقيمت في سان فرنسيسكو ونيويورك وسياتل في شهر شباط/فبراير ١٩٨١ . والتي اشتركت فيها لجنة العمل التابعة للنظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية والمعنية بترويج منتجات الصناعات اليدوية وتسويقها .

Digitized by UNOG Library

٢٢ - وقد وافقت لجنة العمل في اجتماعها السابع المعقود في تموز/يوليه ١٩٨١ في تيغو سيجالبا بهندوراس على عرض القضية على الأمين الدائم للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية وأكدت :

" أن اللجنة تعرض هذا الاقتراح عليكم وترى من واجبها أن تعلن أن اجراءات من هذا النوع تعرقل على نحو خطير العمل الاقليمي المشترك وفقا للمبادئ السامية للمعاهدة المنشئة للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية . وتحث اللجنة على اصدار بيان على مستوى مجلس أمريكا اللاتينية وفقا لما يقتضيه الاستياء الشديد الذي يشعر به قطاع الصناعات اليدوية في دولة كوبا الشقيقة والذي له ما يبرره . "

٢٣ - واستلزمت هذه الهجمات المفاجئة التي تشن من جانب واحد ضد اقتصاد كوبا الذي لم يبلغ بعد طور الاكتفاء الذاتي ، اجراء تعديل كبير جدا في هيكل الانتاج ، وفي الاستهلاك وفي خدمة مختلف أنواع التكنولوجيا والمعدات ، وفي المواد الخام والسلع الاستهلاكية المستوردة من بلدان أخرى ، والتي كثيرا ما تكون ضرورية بصورة ملحة ، وتترتب على كل ذلك أضرار اقتصادية واجتماعية هائلة .

تدابير القسر الاقتصادي ذات الطابع المالي

٢٤ - يضاف الى مجموعة التدابير ذات الطابع التجاري ، التدابير ذات الطابع المالي التي تحد من العلاقات النقدية والائتمانية والتي يمكن تصنيفها في أربع مجموعات أساسية :

١ - الحظر المفروض على استخدام دولار الولايات المتحدة في الصفقات التجارية أيا كانت طبيعتها ؛

٢ - الحظر المفروض على الحصول على التمويل من الولايات المتحدة أو الهيئات الموجودة فيها ؛

٣ - الحظر المفروض على اجراء معاملات مع البنوك والمؤسسات المالية الموجودة في الولايات المتحدة ؛

٤ - الضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة على المنظمات والمؤسسات في ميادين النقد والائتمان والمالية .

٢٥ - ان التدابير العدائية منصوص عليها في نظام مراقبة الممتلكات الكوبية الذي أشير اليه آنفا (أ) .

../..

Digitized by UNOG Library

٢٦ - ولا يمكن أن تجرى المعاملات الممنوعة بحكم هذه القوانين الا باذن خاص من وزير الخزانة أو أى شخص أو وكالة يقوم هو بتعيينها .

٢٧ - وفي الوقت نفسه ، منع مواطنو الولايات المتحدة من الاشتراك في معاملات مالية تكون كوبا أو مواطنون كوبيون طرفا فيها ويؤثر قانون الولايات المتحدة هذا على ممتلكات الأفراد الكوبيين في الولايات المتحدة التي جمدت .

٢٨ - وثمة عنصر أساسي سبقت الاشارة اليه وهو منع كوبا من استخدام دولار الولايات المتحدة في أى شكل من أشكال المعاملات المالية . وفي حالة عدم مراعاة هذا المنع تتعرض ممتلكات كوبا أو ممتلكات عملاء الكيانات الكوبية للتجميد (ب) .

٢٩ - وقد اضطرت كوبا من أجل تلافي عواقب هذا القانون وحماية مصالح أولئك الذين يقيمون علاقات معها ان تكف عن اجراء معاملات بدولار الولايات المتحدة .

٣٠ - وأسفر ذلك عن حدوث اضطراب خطير فمنذ سنة ١٩٠٢ كانت المعاملات المالية المتصلة بالتجارة الخارجية تجرى مع المصارف الأجنبية الكبرى وكانت مصارف الولايات المتحدة تقوم بالدور الرئيسي في ذلك وتجرى عملياتها الدولية عن طريق فروعها في الولايات المتحدة . وساعدت العلاقة بين المكتب الرئيسي والفروع الكوبية على تبسيط العمليات المصرفية . وازدادت هذه التبعية نظرا للاقتصار على استخدام الدولار وحده تقريبا في اجراء المعاملات الدولية لكوبا . واحتفظت المصارف الكوبية بكل عملاتها الأجنبية تقريبا بدولارات الولايات المتحدة في الولايات المتحدة ، وهو أمر أظهر الدور السائد لرأس المال الامريكي في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية لكوبا .

٣١ - وكل هذه العوامل جعلت ادارة المصارف الكوبية أصعب وأبهظ تكاليفا لأنها اضطرت مع بدء استخدام التدابير التقييدية الأولى ، الى الدخول في عمليات تستخدم فيها عملات اخرى غير دولار الولايات المتحدة .

٣٢ - وبالاضافة الى ذلك ، فقد حدت هذه القوانين من تدفق القروض والمدفوعات بين الأفراد والكيانات سواء كانت كوبية أو أجنبية ، وبين كوبا ، مما زاد من الآثار الخانقة لهذه التدابير (ج) .

٣٣ - وقبل تنفيذ التعديلات التي ادخلت على هذه القوانين سنة ١٩٧٧ ، كانت وزارة الخزانة قد أذنت لبعض فروع الشركات خارج الولايات المتحدة بالتجارة مع كوبا ، وقد منح هذا الأذن تحت ضغط من حكومات البلدان التي توجد فيها هذه الفروع ، وكانت التجارة خاضعة لشروط تتعلق بالتمويل اذ بقي حظر فتح الحسابات بدولار الولايات المتحدة ساريا .

Digitized by UNOG Library

٣٤ - وكان هناك أثر مستمر آخر وهو عدم امكانية اجراء معاملات مع مصارف وهيئات مالية موجودة في الولايات المتحدة .

٣٥ - وعلاوة على ذلك ، فان وزارة التجارة في الولايات المتحدة لا تسمح لبنك التصدير والاستيراد ولا لشركة الائتمان السلعي أن يمنحا كوبا قروضا أو ضمانات الا اذا رأى رئيس الولايات المتحدة ان هذا الاجراء في صالح الولايات المتحدة وان كوبا تنفذ أحكام القانون التجارى لعام ١٩٧٤ (د) ، فيما يتعلق بمختلف جوانب سياسة الهجرة .

٣٦ - وهذا معناه أن حكومة الولايات المتحدة تعطي لنفسها الحق في أن تؤيد أو تدين سياسات الهجرة الخاص ببلدان أخرى وأن تقرر وفقا " لحكمها " معاقبة أو عدم معاقبة البلد " موضع للمحاكمة " .

٣٧ - اما قانون جونسون فقد منع مواطني الولايات المتحدة من تقديم قروض لكوبا أو شراء سندات صادرة عنها ولا يمكن للمديرين الأمريكيين في المؤسسات الدولية أن يصوتوا لصالح تقديم المساعدة المتعددة الأطراف الى كوبا (هـ) .

٣٨ - وبالاضافة الى هذا فان قانون التنمية والمساعدة في مجال التجارة الزراعية الصادر عام ١٩٥٤ والمعدل في عام ١٩٧٠ (و) ، ينص على أنه لا يجوز لكوبا أن تشترى سلعا زراعية عن طريق قروض من شركة الائتمان السلعي سواء بالدولارات أو بغيرها من العملات .

٣٩ - وبالمثل فان كوبا لن تكون مؤهلة للوفاء بالشروط المنصوص عليها في القانون التجارى لعام ١٩٧٤ ، المعدل بقانون الاتفاقات التجارية ، للحصول على التمويل من بنك التصدير والاستيراد .

٤٠ - وأخيرا فان أحكام قانون التنمية الدولية والمساعدة الغذائية لعام ١٩٧٧ (ز) ، يحظر استخدام الأموال المقدمة بموجب هذا القانون لمساعدة كوبا طالما ظل الحظر على المساعدة الاقتصادية والمعونات أو المبيعات الغذائية لكوبا ساريا .

٤١ - ان تضافر التدابير التمييزية المتخذة ضد كوبا في الميدانين المالي والنقدى يشكل اعتداء شديد العنف ألحق بالاقتصاد الكوبي أضرارا فادحة . فالحظر المفروض على استخدام دولارات الولايات المتحدة يجعل الوصول الى المصادر الرئيسية للأموال في أسواق رأس المال الدولية صعبا اذ يرغم كوبا على استخدام عملات أخرى ، وهذا عامل يعرقل تنمية علاقات كوبا الاقتصادية الدولية ولاسيما في مجال التجارة .

٤٢ - وكذلك فان الحظر المفروض على التعامل مع مصارف الولايات المتحدة والمقاطعة التي فرضها هذا البلد في اطار المؤسسات المالية والائتمانية الدولية يجدان أيضا من الفرص المتاحة للاقتصاد الكوبي للحصول على التمويل الخارجي .

Digitized by UNOG Library

٤٣ - كما يعرقل التمييز في هذا الميدان الوصول الى الائتمانات بشروط ميسرة أو حتى تنافسيه ، نظرا للقيود التي يفرضها هذا التمييز على أسواق رأس المال .

تجديد استخدام تدابير القسر الاقتصادي

٤٤ - في ظل حكومة الجمهوريين الحالية حدث تنشيط جديد لسياسة الحظر من خلال الاجراءات التالية :

(أ) فرض حظر على الرحلات السياحية الى كوبا التي تقوم بها شركة الخطوط الجوية American Airways Charter Inc. وذلك وفقا لقرار صدر عن وزارة الخزانة ،

(ب) فرض حظر على السفر الى كوبا للعمل أو السياحة ، وكذلك على استخدام البطاقات الائتمانية والدفع نقدا لمصاريف السفر والمصروفات الشخصية اثناء وجود الشخص في كوبا ، وهذا أيضا وفقا لقرار صدر عن وزارة الخزانة .

٤٥ - استمر الحظر الاقتصادي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة ساريا خلال عام ١٩٨٢ ، بل وشدد عن طريق ضغوط ذات طابع خاص واستثنائي . وقد ترتب عن هذا الحظر ، حسب تقديرات خبراء فنيين محايدين رفيعي المستوى خسائر زادت على ٩ بلايين دولار وذلك بدون حساب الفوائد والعوامل المالية الأخرى ، أي ما يوازي ثلاثة أضعاف الدين الخارجي لكوبا بالعملات القابلة للتحويل .

٤٦ - وأخيرا ، ففي ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ أبلغت حكومة الولايات المتحدة حكومة اليابان بقرارها بعدم استيراد الصلب الياباني المحتوى على نيكل من كوبا . وطبقا للاعلان كان الحظر سيفرض تدريجيا ابتداء من حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، وذلك استنادا الى أحكام قانون مراقبة الممتلكات الكوبية . وقد امتدت الى أسواق أخرى هذه الاجراءات التي تتخذ ضد مشاريع وحكومات البلدان التي تستورد نيكل كوبا ، مما جعل من الصعب على كوبا بيع هذه السلعة حتى لشركات كانت تشتريها منذ أمد طويل .

قائمة بالوقائع مرتبة ترتيبا زمنيا

١٩٦٠ خفض رئيس الولايات المتحدة حصة سكر كوبا في أسواق الولايات المتحدة بمقدار ٧٠٠٠٠٠ طن .

فرضت تدابير داخلية لحظر تصدير قطع الغيار من الولايات المتحدة الى كوبا .

أوقف تقديم الوقود لعمليات التمويل الصناعية والتسويق في كوبا .

فرضت الولايات المتحدة حظرا على شحن السلع الى كوبا .

../..

Digitized by UNOG Library

تم تعليق حصة السكر الكوبي بكاملها لفترة الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٦١ مع تمديد هذه التعليقات على التوالي ، حتى أصبحت الحصة موقوفة بصفة مستمرة .

١٩٦١ فرضت الولايات المتحدة حظرا شاملا على شحنات السلع الى كوبا .

١٩٦٢ أقام البيان الجمهوري ٣٤٤٧ الصادر عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية حظرا شاملا على التجارة بين البلدين .

١٩٦٢ ألغت الولايات المتحدة المعاملة التفضيلية ومعاملة الدولة الأكثر رعاية بموجب المادة ٤٠١ من قانون التعريفة لعام ١٩٦٢ وبتطبيق المادة ٥ من قانون تمديد الاتفاق التجاري لعام ١٩٥١ .

نصت الولايات المتحدة ، في قانون المساعدة الخارجية لعام ١٩٦٢ ، على عدم تقديم أي مساعدة الى حكومة كوبا أو لأي بلد يقدم المساعدة اليها .

١٩٦٣ اعتماد قواعد مراقبة الأصول الكوبية (CFR المادة ٥١٥) التي وضعت النظام المطبق على جميع المعاملات التجارية والمالية التي تتعلق بكوبا .

١٩٦٤ هددت وزارة الخارجية اسبانيا بسبب علاقاتها الاقتصادية مع كوبا .

١٩٦٧ جددت الولايات المتحدة الحظر المفروض على سفر مواطني الولايات المتحدة الى كوبا .

١٩٦٨ انسحبت كوبا من المجلس الدولي للبن بناء على المعاملة التمييزية التي كانت تتلقاها بتحريض من الولايات المتحدة .

١٩٧٤ رفض قانون تجارة الولايات المتحدة مرة ثانية منح مركز الدولة الأكثر رعاية لكوبا ، ووضع في احكامه شروطا ذات طبيعة سياسية لتبرير موقفه .

١٩٧٥ سمحت الولايات المتحدة بالتجارة بين فروع مؤسسات الولايات المتحدة القائمة في بلدان ثالثة وكوبا ، رهنا بالحصول على تراخيص تصدير من وزارة التجارة .

١٩٧٧ حظر قانون المساعدة الدولية الانمائية والغذائية استخدام الأموال في اطار هذا القانون لمساعدة كوبا .

١٩٧٩ منح قانون الاتفاقات التجارية استمرارية دستورية للتدابير التي سبق أن أرساها قانون التجارة لعام ١٩٧٤ .

١٩٨٠ حظرت وزارة الخزانة بالولايات المتحدة استيراد أنواع معينة من الصلب تحتوي على نيكل كوبي .

Digitized by UNOG Library

١٩٨١ طبقت الولايات المتحدة الحظر الاقتصادى على معروضات الحرف اليدوية الكوبية في معارض الحرف اليدوية .

منعت الشركات عبر الوطنية بالولايات المتحدة كوبا من الحصول على المنتجات الكيميائية لاستئصال أحد الأوبئة في البلد .

حظر السفر التجارى والسياحي لمواطنى الولايات المتحدة الى كوبا ، بما في ذلك استخدام بطاقات الائتمان والمدفوعات النقدية .

١٩٨٣ أبلغت الولايات المتحدة الحكومة اليابانية بمقررها القاضي بعدم استيراد الصلب الياباني الذى يحتوى على نيكل كوبي .

الحواشي

(أ) أبلغ مصرف الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك ، في التعميم رقم ٥٣٥٣ المؤرخ في تموز/يوليه ١٩٦٣ المرسل الى جميع المصارف ، معلومات تتعلق بالأحكام الواردة في هذه القواعد ، بناء على طلب وزارة الخزانة .

(ب) في المادة ٥١٥ - ٥٤١ من القواعد ، ورد بيان بعدم الأذن بأى معاملة تتضمن حسابات بدولار الولايات المتحدة أو أى ممتلكات أخرى خاضعة لولاية الولايات المتحدة .

وتتضمن المادة ٥١٥ - ٢٠٣ ، تحت مصطلح " الممتلكات " ، الذهب والفضة والسبائك (الذهبية أو الفضية) والعملة والنقود المعدنية والائتمان والأوراق المالية (وفقا لتعريف هذا المصطلح الوارد في قانون الأوراق المالية لعام ١٩٣٣) والحوالات والأوراق النقدية والكمبيالات وسندات القبول والشيكات وكتب الاعتماد والاعتمادات الدفترية والديون والمطالبات والعقود ومستندات حق السحب القابلة للتداول والرهونات وقروض المعاشات التقاعدية وبوالص التأمين واتفاقيات الخيار والعمليات الآجلة التسليم في مجال السلع الأساسية ودلائل أى من البنود السابقة . ولا يقصد بهذا المصطلح أن يتضمن ممتلكات منقولة أو عقارية .

(ج) تحدد المادة ٥١٥ - ٣١٩ مصطلح " الحساب المجمد " بأنه الحساب الذى يعود بفائدة على كوبا أو أى من رعايا ذلك البلد المقيمين في كوبا ، ولا يسمح باجراء أو تنفيذ ما يتعلق به من مدفوعات حسابية أو تحويلات أو عمليات سحب الا بموجب تفويض أو ترخيص يتيح مثل هذا الاجراء .

Digitized by UNOG Library

المادة ٥١٥ - ٢٠١ من القواعد ، تحظر أى تحويلات ائتمانية أو نقدية بين ، أو بواسطة أو من خلال أو الى ، أى مؤسسة مصرفية أو مؤسسات مصرفية ، ايا كان موقعها ، بالنسبة لأى ممتلكات خاضعة لولاية الولايات المتحدة أو من جانب أى شخص خاضع لتلك الولاية ، وتحدد المادة ٥١٥ - ٣١٣ عبارة " ممتلكات خاضعة لولاية الولايات المتحدة ، بأنها أوراق مالية ، سواء مسجلة أو لحاملها ، صادرة عن الولايات المتحدة أو أى وكالة أو مؤسسة تابعة لها ، أو عن أى شخص داخل الولايات المتحدة ، سواء كانت الشهادة التي تدل على هذه الملكية أو المنفعة لها وجود مادى داخل الولايات المتحدة أو خارجها . وهي تتضمن الأوراق المالية مهما كان مصدرها اذا كان الصك الدال على هذه الملكية أو المنفعة له وجود مادى داخل الولايات المتحدة .

وتحظر المادة ٥١٥ - ٥٤١ منح الاعتمادات فيما يتعلق بشراء أو بيع أى بضائع يكون منشؤها في الولايات المتحدة .

(د) المادتان ٤٠٢ و ٤٠٣ .

(هـ) وفقا للمادة ٢١ من النظام الأساسي لصرف التنمية للبلدان الامريكية ، والمادة ١٢ من النظام الأساسي لوكالة التنمية الدولية ، والمادة ١٨ من النظام الأساسي لصرف التنمية الآسيوى .

(و) 7 U.S.A.,Sec.1961 .

(ز) P.L.95-98 .

Digitized by UNOG Library

مدغشقـــــر

[الأصل : بالفرنسيـــــة]
[٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

١ - في جميع حالات التعاون الثنائي بين مدغشقر والبلدان المتقدمة النمو كانت جميـــع المساعدات التي قدمتها تلك البلدان مقيدة ، باستثناء المساعدة في حالة حدوث الكـوارث الطبيعية . ويوجد الآن ميل واضح من قبل البلدان المتقدمة النمو لتطبيق مبدأ المعاملـــة بالمثل وان كان ذلك مصحوبا ببعض التردد في الوقت الراهن .

٢ - صادرات رؤوس الأموال والجوانب السلبية للمنح والمساعدات : كثيرا ما تعطينـــــا البلدان المتقدمة النمو معدات قديمة بالية أو تزودنا بها فنضطر الى شراء جميع ما نحتاجـــه من قطع الغيار اللازمة لها من أسواق تلك البلدان ، بل نضطر في بعض الأحيان الـــــى استدعاء فنييها .

٣ - ضغوط الديون : تكاد جميع المنظمات التمويلية تعمل تحت رعاية الدول الرئيسيـــة المتقدمة النمو التي تملي شروطها .

نيجيريـــا

[الأصـل : بالانكليزيـــــة]
[١٦ آب/أغسطـــس ١٩٨٤]

لم يتخذ أى بلد متقدم النمو ، في حدود علمنا ، أية تدابير اقتصادية محـــــددة ضد نيكاراغوا كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادى .

نيكاراغـــوا

[الأصل : بالاسبانيـــــة]
[٢٢ ايار/مايـــــو ١٩٨٤]

١ - يدرك المجتمع الدولي أن نيكاراغوا قد عانت ، على يدى حكومة الولايات المتحـدة ،

Digitized by UNOG Library

من حصار متزايد التكثيف باستمرار في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية يستهدف شل اقتصادها واضعاف قدرتها على الدفاع عن استقلالها الوطني .

٢ - ويرد أدناه وصف لمختلف التدابير التعسفية الضارة برفاهة الشعب النيكاراغوي والمنتهكة لحقه في تقرير المصير .

أولا - العدوان في مجالي التمويل والتجارة

ألف - مقدمة

٣ - يواجه الاقتصاد النيكاراغوي مهمة كبيرة في اعادة بناء البلد في الفترة الحالية للأزمة الاقتصادية العالمية التي ترهق البلدان النامية على نحو خاص ؛ ولهذا السبب فهي تتطلب تدفقات كبيرة من الموارد الخارجية . فعلى سبيل المثال قدر البنك الدولي هذه الاحتياجات بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، يأتي منها نحو ١٢٥ مليون دولار من مصادر متعددة الأطراف .

٤ - وتتجلى سياسة ادارة ريغان العدوانية ضد نيكاراغوا في مجال التمويل والتجارة عن طريق لجوء الادارة الى استخدام سلطتها السياسية لمنع هذا النوع من التمويل في المؤسسات التمويلية .

٥ - ونتيجة لهذه السياسة انخفض نصيب المنظمات المتعددة الأطراف في هيكل التمويل الخارجي لنيكاراغوا حسب الالتزامات من ٣ر٣٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٦ر١٥ في المائة في عام ١٩٨٣ .

٦ - وهناك بعد ذلك عدوان في مجال التجارة ؛ ويستهدف هذا العدوان قطع الروابط التجارية الثنائية ، التي لها أهمية اقتصادية دائمة بالنسبة لبلد مثل نيكاراغوا . ومن أمثلة هذا النوع من العدوان الالغاء الفعلي لحصتنا من السكر وتخفيض حصتنا من اللحوم وتعليق التسليف فيما يتعلق بوارداتنا من القمح وزيت الطعام واغلاق قنصلياتنا في الولايات المتحدة ، وفي الختام زرع الألغام في الموانئ النيكاراغوية ، الذى هو دليل واضح على الحصار التجارى والمادى .

Digitized by UNOG Library

باء - تاريخ العـــــدوان

٧ - قررت ادارة ريغان ، بعد أيام قليلة من توليها السلطة وقف صرف مبلغ الـ ١٥ مليون دولار الأولى المستحقة بموجب قرض شامل يبلغ ٧٥ مليون دولار وافقت عليه ادارة الرئيـــس كارتر سابقا ؛ وكان هذا القرض مخصصا لتمويل مهام اعادة البناء والانعاش الاقتصادى .

٨ - وفي آذار/مارس من العام ذاته أعلنت الولايات المتحدة وقف دفع قرض متفق عليـــه سابقا يبلغ ٨ر٩ مليون دولار لشراء القمح من الولايات المتحدة نفسها بموجب الـــبرنامـــج PL ٤٨٠ .

٩ - وأثر وقف دفع قرض آخر بمبلغ ٤ر١١ مليون دولار على مشاريع التنمية الريفية والتحسينات في التعليم وتنفيذ مختلف البرامج الصحية .

١٠- وأعرب مجلس أمريكا اللاتينية التابع للنظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية في قراره رقـــم ٩٠ المعنون " التضامن مع نيكاراغوا " ، عن بالغ قلقه لقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـــة بوقف القرض الذى قدم الى حكومة نيكاراغوا لشراء القمح ، ولما سيترتب على هذا التدبير مـــن آثار على سكان نيكاراغوا واقتصادها .

١١- وفي نيسان/ابريل ١٩٨١ أمرت حكومة الولايات المتحدة بوقف جميع المساعـــدات الرسمية الثنائية الى نيكاراغوا في المستقبل . وعلاوة على ذلك ، لم يقتصر الأمر على حكومـــة الولايات المتحدة بل أن بنك التصدير والاستيراد ومؤسسات الاستثمار الخاصة فيمـــا وراء البحار قد سحبت ضماناتها التمويلية لتدفقات التجارة من نيكاراغوا واليها . وكان لهـــذه الخطوة أثر بعيد المدى على امدادات قطع الغيار واصلاح معدات الصناعة التحويلية . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ استخدم ممثل الولايات المتحدة في مصرف التنمية المشترك بين البلدان الأمريكية حق النقض ضد مشروع بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتنمية التعاونيات الزراعيـــة كان قد قدم الى صندوق العمليات الخاصة .

١٢- ومنذ شهر شباط/فبراير ١٩٨٢ فصاعدا أدى ضغط الولايات المتحدة على البنـــك الدولي الى أن يقوم هذا الجهاز باتخاذ اجراء متعدد الأطراف ضد نيكاراغوا أدى الـــى وقف تنفيذ برنامج القروض والاصرار على برنامج للاستقرار الاقتصادى .

١٣- وفي عام ١٩٨٢ هددت الولايات المتحدة بايقاف استيراد اللحوم من نيكاراغوا ، اذا اشترينا حيوانات استيلاد أصيلة من كوبا ؛ وقد بررت ذلك باحتمال انتشار مرض الحمـــى القلاعية ، على الرغم من أن كثيرا من المنظمات الدولية أوضحت أن ذلك المرض لا يوجد فـــي كوبا وقد خفضت حصة استيراد اللحوم من نيكاراغوا في الوقت الحالي .

../..

Digitized by UNOG Library

١٤- وتعني السياسة التي جرى اتباعها عن طريق مصرف التنمية المشترك بين البلدان الأمريكية ، بنهاية الربع الأول من عام ١٩٨٣ أن نيكاراغوا فقدت ٣٥٫٤ مليون دولار وهو مبلغ كان من المقرر أن يمول عن طريق مصرف التكامل الاقتصادي المشترك بين البلدان الأمريكية .

١٥- وفي آيار/مايو ١٩٨٣ أعلنت الولايات المتحدة تخفيضا بنسبة ٩٠ في المائة من حصة السكر التي تشتريها من نيكاراغوا ، وكانت الأسباب التي قدمت لذلك سياسية مطلقة . وكانت الحصة ٥٨٨٠٠ طن متري وقد هبط بها التخفيض الى ٥٨٨٠ طنا متريا .

١٦- ورفعت حكومة اعادة البناء الوطني شكوى رسمية الى أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") مفادها أن القرار الذى اتخذته سلطات الولايات المتحدة يشكل انتهاكا لقواعد ومبادئ التجارة الدولية . وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٣ عقدت نيكاراغوا والولايات المتحدة مشاورات بموجب اجراءات مجموعة "غات" لتسوية المنازعات بغية التوصل الى حل مرض للطرفين . ونظرا للاتجاه السلبي الذى انتهجته الولايات المتحدة طلبت حكومة اعادة البناء الوطني تشكيل هيئة محكمين للنظر في الشكوى التي قدمتها نيكاراغوا . وفي التقرير المقدم الى الأطراف المتعاقدة لمجموعة "غات" أعربت هيئة المحكمين عن اعتقادها بأن الولايات المتحدة ، بتخفيضها حصة نيكاراغوا من السكر ، قد انتهكت التزاماتها بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . وفي ١٣ اذار/مارس ١٩٨٤ أقر مجلس ممثلي مجموعة "غات" بالاجماع تقرير هيئة المحكمين الذى كان لصالح نيكاراغوا ، وطلب من الولايات المتحدة أن تعيد الى نيكاراغوا فورا حصة السكر المقررة لها (٦١٩٠٠ طن متري للسنة الحالية) . وقد عهد الى مجلس مجموعة "غات" بمتابعة المسألة والتأكد من أن التوصيات قد اتبعت كما ينبغي . ومع ذلك ، أعلن متحدث باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة لن تعيد حصة السكر لنيكاراغوا الى حالها .

١٧- وبالاضافة الى ذلك قرر مجلس أمريكا اللاتينية ، وهو الجهاز الأعلى للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، في اجتماع عاجل فوق العادة في ٢٧ ايار/مايو ١٩٨٣ ، استنكار التدبير الذى اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد نيكاراغوا ، والذى من شأنه أن يؤثر على استقلال تلك الدولة العضو وأن يهدد أمنها الاقتصادي ، وحثت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على سحب هذا التدبير .

١٨- وفي حزيران/يونيه ١٩٨٣ أمرت حكومة الولايات المتحدة باغلاق جميع قنصليات نيكاراغوا في الولايات المتحدة ، باستثناء واحدة ، وبذلك أعاقت تدفقات التجارة بين البلدين .

Digitized by UNOG Library

١٩- وقد ظهر تضامن أمريكا اللاتينية مرة أخرى في القرار رقم ١٤٨ الذى اتخذه مجلس أمريكا اللاتينية التابع للنظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، وتنص ديباجة هذا القرار وفقرات منطوقه على مايلي :

" نظرا الى أن حكومة الولايات المتحدة ، بالرغم من الالتماس الذى تقدم اليها من مجلس أمريكا اللاتينية التابع للنظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية في القرار رقم ١٤٨ ، قد واصلت اتخاذ تدابير اقتصادية قسرية تؤثر على شعب وحكومة جمهورية نيكاراغوا ، بما في ذلك الغاء رحلات الشحن التي تقوم بها التابعة للخطوط الجوية النيكاراغوية ، ايرونيكا ، واغلاق قنصليات نيكاراغوا والاستعمال غير المبرر لحق النقض ضد طلب نيكاراغوا للحصول على موارد من صندوق العمليات الخاصة التابع لمصرف التنمية المشترك بين البلدان الأمريكية وبيان وزارة الخزانة الأمريكية الذى أعلن قرار حكومة الولايات المتحدة معارضة أى طلبات قروض تتقدم بها نيكاراغوا الى المؤسسات التمويلية الدولية التي تشترك فيها الولايات المتحدة ؛

" ونظرا الى أن اتخاذ تلك التدابير لا يساعد على خلق جو سلمي في أمريكا الوسطى ويبطل الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية لتوطيد دعائم السلم في المنطقة ؛

فان المجلس :

١ - يكرر استنكاره للتدابير الاقتصادية القسرية الجديدة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد نيكاراغوا ، التي هي ليست منافية للقانون وتعسفية فحسب ، وانما تؤثر أيضا على استقلال تلك الدولة العضو وتهدد أمنها الاقتصادى كما هو مبين في الفقرة ٣ من القرار رقم ١٤٨ ؛

٢ - ويحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على سحب تلك التدابير وأية خطوة أخرى قد تشكل عملا قسريا اقتصاديا ضد أى من الدول الاعضاء ؛

٣ - يعرب عن ارتياحه لمظاهر التضامن التي تم الاعراب عنها تجاه نيكاراغوا في الحالة الراهنة " .

ثانيا - العدوان العسكرى وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية

٢٠- تكبدت نيكاراغوا ، بسبب عدوان الولايات المتحدة العسكرى ، خسائر ناتجة عن تدمير الموانئ وتخريب الانتاج وتدمير مركبات البناء والمراكز الصحية والمدارس ومراكز الانتاج

../..

Digitized by UNOG Library

ومراكز رعاية الطفل ؛ وتبلغ جملة الخسائر ٣٠٠ مليون دولار وهو مبلغ يمثل ربع استثماراتنا السنوى .

٢١- وفي عام ١٩٨٣ تسبب العدوان العسكرى وحده في خسائر تعادل ٣٠ في المائة من ايرادات نيكاراغوا من عمليات التصدير . ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ فصاعدا ركز العدوان الامبريالي على الأهداف الاقتصادية كالموانئ ومنشآت الطاقة والمشاريع الزراعية .

٢٢- وأثر الحصار السلعي المتسبب عن زراعة الألغام الاجرامية في موانئ نيكاراغوا الذى قامت به وكالة المخابرات المركزية واعترفت به ، على شراء السلع الاستهلاكية القابلة للتلف وعلى تدفق الصادرات من نيكاراغوا . وقال منسق اللجنة السياسية لحكومة اعادة البناء الوطني ، قائد الثورة دانيال أورتيغا سافيدرا في خطابه أمام الدورة الخامسة لمجلس الدولة :

" لقد أقامت ادارة الولايات المتحدة الأمريكية الحواجز دون حصولنا على الأموال الطويلة الأجل من المصادر المتعددة الأطراف ، وبزراعتها الألغام في موانئنا فانها تفرض علينا حصارا ليس ماليا فحسب ، بل ماديا أيضا يستهدف قطع طرق تجارتنا " .

Digitized by UNOG Library

٢٣- أما تكلفة الاحلال للمباني والالات والمصانع والمعدات والمواد الخام التي تعرّضت للفقد أو التلف من جرّاء الأعمال التدميرية التي وقعت في ظل نظام سوموزا الدكتاتوري ، وحدها ، خلال حرب التحرير التي خاضها شعب نيكاراغوا ، فقد قدّرت آنذاك بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار تقريبا .

٢٤- وفي عام ١٩٨٢ فقدت نيكاراغوا ١٨٠ مليون دولار من الدخل بالمقارنة بأرقام حصائل التصدير لعام ١٩٨٠ .

٢٥- وبلغت قيمة ما أنفق على اعادة توطيد الأشخاص في مناطق الحدود المعرّضة للعدوان الموجّه ضد الانتاج الاقتصادي وضد الآدميين ، ٣٨ مليون دولار .

٢٦- وبلغت تكاليف الاحلال خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ ، ٩٠ مليون دولار .

٢٧- وفي عام ١٩٨٣ استخدمت الادارة الحالية للولايات المتحدة موظفي وكالة المخابرات المركزية لتخريب صهاريج الزيت في ميناء كورينتو النيكاراغوي (وتأكد ذلك فيما بعد من جانب مسؤولين كبار في ادارة الولايات المتحدة) .

٢٨- وكان من بين ما دمّروه كمية تزيد على ٦٠٠ طن متري من الأغذية المقدّمة من الأمم المتحدة ، وتسببوا في اشعال حريق ضخم ، قدّرت الخسارة الناجمة عنه بما يزيد على ٨ ملايين دولار .

٢٩- ومن حسن الحظ أنه تمّت السيطرة على الحريق بمساعدة بلدان شقيقة هي كوبا والمكسيك وكولومبيا ، والأخيرتان عضوان في مجموعة كونتادورا .

٣٠- وتبيّن الظروف الاقتصادية لعام ١٩٨٤ أن معدّل النمو يبلغ ٣ في المائة ، وهذا وحده سيعوّق حدوث أي تحسّن ملحوظ في مستوى المعيشة وسيؤثّر على مستوى الاستثمار لدينا .

٣١- وقد زادت حدّة الاعتداءات الامبريالية خلال الأشهر القليلة الماضية ، وتركّزت بصفة خاصة على الأهداف الاقتصادية مثل مرافق الطاقة والمشاريع الزراعية .

٣٢- وقد اضطرّت نيكاراغوا ، بسبب سياسة ارهاب دولة ، الى أن تعبّئ ، من أجل الدفاع ، آلاف العمّال الذين لولا هذا لكانوا سيشاركون في الانتاج ، فضلا عما يمثّله ذلك من نكسة خطيرة على مستقبل الثورة خلال الفترة من عام ١٩٨١ الى أيار/مايو ١٩٨٤ ، وفضلا عن الضحايا الذين أودى بهم ؛ ففي عام ١٩٨٣ ، بلغ عدد هؤلاء الضحايا ، من بين موظفي الحكومة وعمال التعاونيات الزراعية وحدهم ، ٧٥٣ قتيلا و ١٢٥ جريحا و ١٠١٥ مختطفا .

٣٣- وتشمل سياسة العدوان الشامل نسف الموانئ الرئيسية لنيكاراغوا ، مما يشكّل انتهاكا واضحا للقانون واخلالا بالشحن البحري الدولي . وقد دعت محكمة العدل الدولية بالاجماع

Digitized by UNOG Library

الولايات المتحدة في ١٠ أيار/مايو أن تكف وتمتنع فورا عن أي عمل يرمي الى تقييد الوصول الى موانئ نيكاراغوا أو حصارها أو تعريضها للخطر ، وخصوصا زرع الألغام . وقد تسبب هذا العمل المستنكر حتى الآن في خسائر تعادل ما يزيد على ١٠ في المائة من صادراتنا .

٣٤ — وندد النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية أيضا بوضع الألغام في موانئ نيكاراغوا وأدانه ، وذلك في الجلسة غير العادية التي عقدها في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٤ .

٣٥ — وقد أدلى دانيال أورتيغا سافيدرا قائد الثورة ومنسق اللجنة الثورية الحكومية لاعادة البناء الوطني ، بخطاب في الافتتاح الرسمي للدورة التشريعية الخامسة لمجلس الدولة ، في ٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، أعطى فيه بيانا مستكملا لآثار العدوان الامبريالي :

ان حالة العدوان العسكري المستمر الذي تشنه امبريالية الولايات المتحدة ضد ثورة شعب ساندينيستا قد تفاقمت بسبب الأشكال الجديدة للعدوان ضد شعبنا ؛ فهذه الحرب الدنيئة ، التي توجهها وتنظمها وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة تشمل استخدام القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة ضد نيكاراغوا لمهاجمة الأهداف الاقتصادية والدفاعية ، كما حدث في حالة الهجوم على فولكان كاسيتا وبوتوسي وسان جوان سور ؛ وتستخدم القوات البحرية أيضا لمهاجمة الأهداف الاقتصادية بالزوارق السريعة المزودة بالمدافع والهاونات ، التي تستعمل لمهاجمة منشآت الموانئ ومستودعات الوقود على طول ساحل نيكاراغوا .

والأسوأ من ذلك ، هو تزايد استخدام هذه الزوارق وما يدعمها من مدمرات الولايات المتحدة بصورة مباشرة ، وفوق هذا كله فان الأنشطة الاجرامية لوكالة المخابرات المركزية والمتمثلة في زرع الألغام في الموانئ الرئيسية في أرض وطننا ، تمثل فرض صورة مباشرة بدرجة أكبر من صور الحصار التجاري والعسكري وتضيف عناصر جديدة الى الصراع الدائر في أمريكا الوسطى بوصفه جزءا من الصراع الأعم في المنطقة .

وقد تسببت الهجمات التي وقعت على الأهداف الاقتصادية في الكثير من الخسائر والأضرار ، نتيجة للتدمير الجزئي للقاعدة المادية للبلد وللحاجة الى اعادة توزيع الموارد من المواد والقوى العاملة دفاعا عن أرض وطننا .

ويشير استقصاء شامل أجري لحصر التدمير الذي لحق بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتعاونيات دولة نيكاراغوا — على أساس تقرير يغطي جزءا من الصورة فقط — الى أن رقم تكلفة الاحلال بلغ ٢ر٢ مليون كوردوبا في عام ١٩٨١ ، مما يعكس عدوانا عسكريا متصاعدا من جانب قوات الامبريالية .

وقد بلغت الخسائر في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام ٩ر١٤٩ مليون كوردوبا ، وتتمثل الخسائر الرئيسية في التخريب المادي الذي بلغت قيمته ، في

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٨٣ ، ١٢٨٠٩ مليون كوردوبا ، أي ما نسبته ٧٧٫٧ في المائة من الخسائر الكلية .

وهناك مبلغ آخر مقداره ٣٧٥٫٣ مليون كوردوبا يمثّل تكلفة اعادة توطين ضحايا السياسة الارهابية لحكومة الولايات المتحدة في مناطق الحدود .

وتبلغ قيمة الخسائر المادية المتكبّدة في عام ١٩٨٣ ، مقدّرة بالعملة الأجنبية ١٢٨٫١ مليون دولار ، وهي تمثّل ٣١ في المائة من صادراتنا ، وتعادل ، محسوبة بعملة نيكاراغوا ، ٣ في المائة من اجمالي الناتج المحلي و ٢٠ في المائة من استثماراتها و ٦ في المائة من استهلاكها الكلي .

ويجب علينا عند تقدير الخسائر الكلية مراعاة أن التدمير الذي تسبّبه العصابات المناهضة للثورة في مناطق الانتاج ووحدات الانتاج كان له أثر بالغ على زراعة الذرة والبقول وامدادات اللحوم والألبان ومحصول البن وصائد الأسماك وانتاج الأخشاب والخامات . ومن الطبيعي أن يكون لهذا أثره المثبط على انتعاش الانتاج وعلى جهود الاستثمار وتحسين مستويات المعيشة لشعب نيكاراغوا .

وبالقدر المستطاع حاليا لحساب قيمة الخسائر الناجمة عن وضع الألغام في موانئ نيكاراغوا فانها تبلغ ٩٫١ مليون دولار ، تتألّف من ٢٫٢ مليون دولار ناتجة عن اغراق سفن صيد و ٢٫٨ مليون دولار خسائر جزئية لحقت بسفن أجنبية و ٤٫١ مليون دولار خسائر في الحصائل ، ناتجة أساسا عن انخفاض انتاج صيد الأسماك بسبب اغراق خمس سفن .

وثمة هدف آخر مفضّل لدى الثورة المناهضة وهو الطاقة الانتاجية . وتظن الحكومة الأمريكية أنها تستطيع بهذه الطريقة أن تضعف من القدرة الدفاعية للشعب وتثبط معنوياته . وتبلغ قيمة الخسارة المادية في الهيكل الأساسي لقطاع الانتاج ٢٩٨٫٤ مليون كوردوبا . وقطاع الانتاج هو أكثر القطاعات تأثّرا بالأنشطة الارهابية ، لدرجة أن خسائره بلغت ٨٧٥٫١ مليون كوردوبا ، أي ما يزيد على ٤٠ في المائة من الخسائر الكلية .

وتسبّبت الأعمال المناهضة للثورة في المنطقة الشمالية ومنطقة الأطلسي في الحاق خسائر جسيمة بقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية ، فقد انخفضت الأنشطة الزراعية نتيجة لانتقال السكان الزراعيين الى مناطق أكثر أمنا . وبلغت الخسائر في انتاج الحبوب الأساسية ، التي تأثّرت تأثّرا شديدا بشكل خاص بالهجمات المناهضة للثورة على التعاونيات في تلك المناطق ، ١٩٢ كوردوبا ، يجب أن يضاف اليها خسائر لا تحصى تكبّدها صغار المنتجين من الأفراد .

Digitized by UNOG Library

أما فيما يتعلّق بانتاج البن والتبغ والمحاصيل الأخرى ، فقد بلغت الخسائر ١٦٨ مليون كوردوبا ؛ ولحقت بانتاج الماشية خسائر تقدّر بمبلغ ٢٩ مليون كوردوبا ، نتجت أساسا عن القطعان التي سرقت ونقلت عبر الحدود على أيدي عصابات المرتزقة . ويؤثّر هذا على استهلاك الشعب من الألبان واللحوم فضلا عما له من تأثير على صادرات البلد . وقد تأثّر انتاج الصناعات الزراعية بنقص العملات الأجنبية ، الذي أدّى الى حدوث نقص في اجراء الاحلال ، والى مصاعب في تجديد المعدات كانت لها آثار معاكسة على انتاج الألبان والسكر والأرز وغيرها من المنتجات الأساسية .

وكان صيد الأسماك واحدا من أكثر الأنشطة التي تأثّرت تأثرا بالغا بالأعمال المسلّحة المناهضة للثورة . ففي عام ١٩٨٣ ، كان لدى نيكاراغوا أسطول يتكوّن من ١١٦ سفينة لم يشترك منها في الصيد الا ٤١ في المائة فقط ، ولم تتمكّن بقيتها من القيام بذلك نظرا لنقص الصيانة وقطع الغيار أو لأنها كانت مستخدمة في أغراض الدفاع . وقد فقدت ، خلال الفترة الراهنة ١٣ سفينة (٦ نتيجة لأعمال القرصنة و ٢ اشتعلت فيهما النيران و ٥ غرقت بفعل الألغام) ؛ وتقدّر قيمة احلالها بمبلغ ٦ ملايين دولار تقريبا ، يجب أن يضاف اليها مبلغ قدره ١٠ ملايين دولار باعتباره خسارة تتعلّق بصادرات الجمبرى وسرطان البحر نتيجة لتدمير السفن المستخدمة لهذا الغرض .

وفي مناجم الذهب والفضة أدّى النقص في المواد الخام وقطع الغيار وقدم المعدّات وما تواجهه عملية احلالها من مصاعب اقتصادية ، فضلا عن نقص قطع الغيار والمدخلات الناجم عن حالة النقص في العملات الأجنبية - التي تفاقمت بسبب الاعتداءات الارهابية - الى انخفاض انتاج صناعة الذهب بنسبة ١١ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٢ . وفي مناجم سيونا وبونانزا تسبّبت مشاكل الطاقة ، الناجمة عن التدمير الجزئي الذي لحق بسد السالتو من جرّاء أعمال المرتزقة التابعين لوكالة المخابرات المركزية ، في خسائر بلغت جملتها ١٥ مليون كوردوبا ؛ مما سيؤدّي الى مزيد من الانخفاض في انتاج صناعة الذهب في عام ١٩٨٤ .

وأدّى الحصار الاقتصادي الذي فرضه الامبرياليون الى تأخير وصول المواد الخام والمدخلات وقطع الغيار اللازمة للصناعة ، مما أدّى الى حدوث تذبذبات في انتاج السلع الاستهلاكية ونصف المصنّعة ؛ وفي أحد الأوقات ، تسبّب هذا في حدوث أزمة في امدادات المواد الضرورية مثل زيت الطعام والصابون والورق الصحي واللبن الجاف ومعجون الأسنان . كما تأثّرت الصناعات الصغيرة بنقص المدخلات ، مما كان له عواقب سلبية على حياة الآلاف من الأسر الفقيرة .

Digitized by UNOG Library

وأثّرت أعمال المرتزقة التابعين لوكالة المخابرات المركزية تأثيرا ملحوظا على انتاج الأخشاب في مناطق الحرب ، مما أحدث نقصا في الانتاج بلغ ١٩ مليون قدم من الألواح الخشبية ونقصا في الصادرات بلغت قيمته ٦ ملايين دولار ؛ وأعاق كذلك تنفيذ العديد من مشاريع تنمية الأحراج .

وأدّت الأعمال الاجرامية للمرتزقة الى تدمير ثلاثة من مستودعات المزارع الشعبية ، مما تسبّب في انخفاض القدرة على تخزين الحبوب الأساسية بنسبة ٨ في المائة ؛ كما تسبّب في اغلاق خمسة متاجر شعبية وتدمير معدّات النقل ؛ مما أدّى الى انخفاض القدرة على التوزيع في منطقة الحرب والى حدوث مصاعب في نقل المحاصيل الى مراكز الاستهلاك .

ونتيجة لقيام المرتزقة التابعين لوكالة المخابرات المركزية بنسف الموانئ ، في عام ١٩٨٤ ، انخفضت صادرات نيكاراغوا من البن والسمسم واللحوم بما قيمته ٢ر٩ مليون دولار . وعلاوة على ذلك ، يتم تحويل السفن التي تحمل اللبن الجاف والسمن الى موانئ كوستاريكا ، مما يؤدّى الى تأخير وصولها الى نيكاراغوا . ويعاني من ذلك أساسا أطفال البلد .

كما وجّهت الهجمات ضد الأهداف الاقتصادية الى الهياكل الاقتصادية الأساسية مما تسبّب في أضرار مادية بلغت جملتها ١٧٤ مليون كوردوبا . وقد شملت عمليات التدمير الرئيسية ما يلي :

تدمير صهاريج تخزين الوقود ونسف أبراج النقل الخاصة بالطاقة وبالمواصلات السلكية واللاسلكية ، والكبارى والسدود والمصانع ؛ وتدمير الصهاريج في كورينتو وقد بلغت قيمة الخسارة الناجمة عن ذلك وحده ٨ ملايين دولار ؛ ونسف معدات البناء والمصنع المتعلّق بها ؛ وقطع طرق المواصلات نتيجة لنسف الكبارى وتدميرها ، وشن الهجمات على ميناء أوغوستوس. ساندينو ومراكز الجمارك في بيناس بلانكاس ولاس مانوس .

وبلغت قيمة الخسائر الاضافية المتكبّدة من جرّاء التأخّر في مشاريع الهياكل الأساسية ٦ر٢٥٩ مليون كوردوبا . وبلغت قيمة الخسائر الناجمة عن الأنشطة الارهابية في مجموعها ضد قطاع الهياكل الأساسية ٩ر٥١٧ مليون كوردوبا ، أى ربع مجموع الخسائر الكلية .

... وعلاوة على ما نجم عن العدوان من خسائر ، كان من الطبيعي أن يمثّل الدفاع عن البلد عبئا اقتصاديا كبيرا في حد ذاته : ففي عام ١٩٨٣ ، اضطررنا الى تخصيص ٢٠ في المائة من الميزانية للدفاع والأمن ، مقابل ١٨ في المائة في عام ١٩٨٢ ؛ واضطرنا النطاق الكبير للاعتداء الامبريالي في عام ١٩٨٤ الى زيادة

Digitized by UNOG Library

هذا الرقم ، مرة أخرى ، الى ٢٥ في المائة من الميزانية الكلية . وقد أدى العبء المالي المتعلق بالدفاع عن البلد الى فرض الضرائب ووقف التوسع في الخدمات الصحية والتعليمية ، الى جانب الضغط الناشئ عن التضخم والذى يؤثر على عمال البلد بالدرجة الأولى .

وبالنسبة للموارد المادية ، فان الدفاع يختص بنصيب من امدادات الأغذية والبناء والوقود والانتاج الصناعي . وقد أقرضت الصناعة ما لديها من وسائل الانتاج كالقوارب والشاحنات لتدعيم جيش شعب ساندينيستا . ويستلزم الدفاع تعاون العمال والفلاحين والفنيين والقادة الشعبيين والشباب ، وقد سارع جميعهم للدفاع عن البلد ، فكرسوا لهذا الواجب الوطني أفضل عناصر القوى العاملة التي تمثل أهم أصولنا الانتاجية . وكان بامكان اخوتنا هؤلاء ، وهم صفوة شعب نيكاراغوا البطل ، أن يعملوا في تخطيط الاقتصاد وتصميم المشاريع وبناء مرافق التخزين وجني المحاصيل بدلا من التعرض للمعاناة والموت على الحدود دفاعا عن وطنهم وذلك بسبب العدوان اللاانساني واللاأخلاقي .

وخلال الفترة من ٤ أيار/مايو ١٩٨٣ حتى الآن اضطررنا الى تعبئة موارد خاصة لمواجهة التصعيد المفاجئ لمختلف أشكال العدوان والتدمير الامبرياليين ؛ ولهذا فقد قابلتنا صعوبات خطيرة في حل المشاكل التي تواجهنا في تحسين مستويات المعيشة لشعب نيكاراغوا .

لقد اضطرنا العدوان الى وقف التوسع التدريجي في المشاريع الصحية والى اغلاق الكثير من وحدات الرعاية الأساسية ، وأعاق بناء غيرها أو فتحها ؛ وتم تعليق عدد من حملات التحصين وخفضت برامج مكافحة الملاريا الى ما دون المستوى المستصوب . وأثرت حالة اقتصاد الحرب تأثيرا شديدا على الاستثمار في جميع الخدمات الصحية ، الى الحد الذى بلغت معه التكلفة الاجمالية للعدوان في قطاع الصحة ٢٥ مليونا من الكوردوبات ؛ وقد دمر ١٧ مركزا من مراكزنا الصحية ؛ وقتل ١٥ من العمال الصحيين بينهم طبيب ؛ وجرح ١١ شخصا واختطف ١٣ شخصا بينهم ٣ من الممرضين المساعدين .

وتعرض الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لشعب نيكاراغوا لنكسة مفاجئة من جراء الحاجة الى تحويل الموارد الى الأشخاص الذين نزحوا من مناطق الحرب ؛ وقد أثر هذا على ما يزيد على ١١٤٠٠٠ نيكاراغوى ، ممن لزم اعادة توطينهم في أماكن يحتاجون فيها الى أشياء مثل الأغذية والأدوية والأدوات والاسكان . وتستلزم منا هذه الحالة وحدها انفاق مبلغ ٥٣ مليون دولار على برامج الطوارئ للوفاء باحتياجاتهم خلال الأشهر الستة القادمة .

Digitized by UNOG Library

وحرم أبناء مزارعينا من مراكز رعاية الأطفال الريفية الخاصة بهم ، والتي بلغت قيمة ما لحق بها من خسائر أو تدمير ٩ ملايين من الكوردوبات . وخصصت مبالغ كبيرة للمعاشات الخاصة لأسر المقاتلين البواسل ورجال الميليشيا وجنود الاحتياط الذين سقطوا دفاعا عن وطنهم .

وقد أثر العدوان تأثيرا خطيرا على امدادات السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان . وأضير بشدة انتاج الذرة والبقول ، الذى يتركز في المناطق التي تعمل بها العصابات كما أضير امداد الواردات الأساسية . وحد ذلك بطبيعة الحال من توفر المواد للسكان . وأدى تدمير وسائل النقل والتخزين واعطاء أولوية استخدامها للأغراض الدفاعية الى ارباك شبكات التوزيع .

وفي ظل هذا النقص المتفشي ، كان لابد من اعطاء المناطق القتالية أولوية في الحصول على الحصص التموينية في الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٣ ، مما أدى الى نقص خطير في المواد التموينية في المنطقتين الثالثة والرابعة ؛ وتسبب هذا النقص في اثارة الأفكار الانتهازية التي زادت من خطورتها تيارات التضليل الايديولوجي الرامية الى خلق بلبلة حول السبب الحقيقي لهذه الحالة ، المتمثل في حرب العدوان التي تشنها الولايات المتحدة .

واجتمعت النتائج المالية لحالة الحرب مع المشاكل التموينية لزيادة معدل التضخم في بلدنا بالنسبة للمجموعة الأساسية للسلع الى ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٣ ؛ وكان لذلك أثر خطير على المستويات المعيشية للسكان الذين مازالوا يتحملون هذا النقص بروح من البطولة والتضحية .

وتأثرت العمالة أيضا تأثرا خطيرا بسبب تدمير القدرة الانتاجية ، خصوصا في صيد الأسماك والتعدين ، وبسبب ندرة العملات الأجنبية التي أدى اليها العدوان الاقتصادى على صناعة السلع التحويلية التي تعد أقوى الصناعات جميعا . ولو كان باستطاعة القطاعات المعنية أن تعمل بكامل قدرتها لكانت هناك ١٠٠٠ فرصة عمل أخرى على الأقل . وقد أدى العدوان ، كما قيل فيما تقدم ، الى ارتفاع التضخم وضرب القوة الشرائية للأجور . وعايش العاملون هذا العدوان بأرواحهم ودمائهم ؛ وبلغت خسائر الأرواح ، التي لا يمكن حصرها بالأرقام ، ٨٨ مدنيا في عام ١٩٨٢ و ١٥٥٠ في عام ١٩٨٣ منهم ٦٠٥ من القتلى و ١٠٢ من الجرحى و ٨٤٣ من المخطوفين . وتقتصر هذه الأرقام على العاملين الحكوميين والضحايا من أفراد التعاونيات الزراعية .

وفي الفترة من كانون الثاني /يناير الى آذار/مارس ١٩٨٤ كان عدد الضحايا ٢٤٩ شخصا ، منهم ٥٤ من القتلى و ٢٣ من الجرحى و ١٧٢ من المخطوفين ؛

Digitized by UNOG Library

ويصل هذا بمجموع الضحايا بالنسبة لعام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ والثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ الى ١٨٨٧ شخصا ، منهم ٧٤٧ من القتلى و ١٢٥ من الجرحى و ١٠١٥ من المخطوفين ؛ وهؤلاء هم ضحايا سياسة الارهاب الصادر عن الدولة التي أطلقت لها ادارة ريغان العنان على شعب نيكاراغوا الباسل . وتحرم قوات الامبريالية أيضا شعب نيكاراغوا من الحق في التعليم الذى ظفر به بانتصار ١٩ تموز/يوليه .

فقد أحدث الامبرياليون تدميرا كبيرا في ١٥ مدرسة ريفية ، وفرضوا وقف البناء في ٢٧ مدرسة أخرى وبسبب أعمالهم الاجرامية أجبروا ١٣٨ مدرسة ابتدائية على الاغلاق في المناطق المتأثرة بالارهاب الصادر عن الدولة من الولايات المتحدة.

وحرم عدة آلاف من الأطفال من التعليم الابتدائي . وبلغ عدد القتلى بين مدرسي المدارس الابتدائية ٢٣ مدرسا .

وكانت برامج تعليم الكبار هدفا لاعتداءات اجرامية أجبرت ٦٤٧ مركزا من المراكز الشعبية لتعليم الكبار على الاغلاق . فقد نفث الارهاب الحكومي لادارة ريغان غضبه على المدرسين الشعبيين بقتل ١٣٥ من رفاقنا الذين كانت جريمتهم الوحيدة أنهم كرّسوا وقت فراغهم لانتشال سكان الريف من الأمية والجهل . وهذا هو التقدّم الذى تأتي به امبريالية الولايات المتحدة الى أمريكا الوسطى ؛ وهذه هي فوائد الاعتمادات البالغة ٢١ مليون دولار والتي تطلبها الادارة من الكونغرس في الولايات المتحدة ؛

ومع ذلك ففي الوقت الذى تستمر فيه المناقشة في واشنطون حول تمويل قتلة المدرسين الشعبيين ، تمّت تعبئة ١٨٠٠ من هؤلاء المدرسين في كتائب المشاة الاحتياطية للرد على قتلة زملائهم وحماية المكاسب التي حقّقها الشعب من خلال ثورة ساندينيستا الشعبية .

ويعاني نضالنا من أجل تحسين نوعية التعليم ، والمكاسب الأكاديمية التي تنتج عن التعليم العالي ، من انتكاسات خطيرة لأن المدرسين والطلبة تركوا قاعات الفصول أفواجا والتحقوا بشجاعة بالمليشيا وكتائب الاحتياطي .

وعانت أيضا البرامج الثقافية ، كما قتل ثلاثة من العاملين في الميدان الثقافي .

وتأثّرت مشاريع الكهربة بالتخريب الذى قامت به عصابات الثورة المضادة في أبراج نقل الطاقة وتوزيعها .

Digitized by UNOG Library

وتحتّم وقف بناء ما يزيد على ٢٠٠٠ منزل بسبب الحاجة الى توجيه الموارد المادية الى المناطق التي أعيد توطين لاجئي الحرب فيها .

وتوقّفت أيضا مشاريع مياه الشرب لنوبيا سيغوبيا ومدريس ومشروع شبكة المجارى لميناء كورينتو ، مع ما لذلك من نتائج ضارة على الظروف البيئية في تلك المناطق .

وبالاختصار فان مستوى معيشة شعب نيكاراغوا بأكمله قد تأثّر بدرجة تزيد أو تقل وبطرق كثيرة نتيجة سياسة الارهاب التي تنتهجها ادارة الولايات المتحدة .

هنغاريا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

١ - تبني الجمهورية الهنغارية الشعبية علاقاتها الاقتصادية والتجارية على مبادئ تساوى الدول في السيادة ومعاملة الدولة الأكثر رعاية معاملة غير مشروطة ، وعلى عدم التمييز والمزايا المتبادلة والوفاء بالالتزامات التعاقدية باخلاص ، وهي تتوقّع أيضا أن يحترم شركاؤها في التجارة هذه المبادئ .

٢ - ومن دواعي القلق الشديد أن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة قد أهاجت موجة جديدة من تدابير السياسة التجارية الحمائية التي تهدّد في حد ذاتها السير العادى للتجارة الدولية . بيد أن من دواعي الخطورة بنحو خاص أنه بالاضافة الى هذه التدابير تقوم دول معيّنة متقدّمة النمو بتطبيق تدابير تقييدية اضافية مثل تدابير فرض الحظر والقيود التمييزية على أساس اعتبارات سياسية محضة . وتعتبر هنغاريا هذه التدابير منافية لقواعد ومبادئ التعاون التجارى والاقتصادى الدولي المقبولة قبولا عاما .

٣ - وعلى هذا الأساس ترفض هنغاريا هذه التدابير وبناء على ذلك قد صوّتت في دورة الجمعية العامة الثامنة والثلاثين لصالح القرار ٣٨/١٩٧ المعنون "التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية" ، أكّدت من جديد هذا الموقف في الاعلان المشترك للدول الاشتراكية الذى صدر في دورة الجمعية العامة ذاتها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

٤ - وتلعب الأعمال التي يتم الاضطلاع بها في مختلف المحافل المتعدّدة الأطراف ، وفي المقام الأول في منظومة الأمم المتحدة ، دورا هاما في عملية بناء الثقة التي تحظى أهميتها بالأولوية في العلاقات الاقتصادية الدولية . وتؤكّد هنغاريا من جديد استعدادها للانضمام الى جهود جميع البلدان التي هي أيضا على استعداد للاسهام في بلوغ هذه الغاية .

Digitized by UNOG Library